

البحوث السادس

أهم محددات دالة الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (1990-2018)

«دراسة تحليلية قياسية»

The Most Important Determinants of the Investment Function of
Manufacturing Industries in Egypt During the Period (1990 - 2018)
« Econometric Analytical Study »

د. إيناس محمد الجعفر اوي

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة، جامعة الأزهر

ملخص:

يُعد النهوض بقطاع الصناعات التحويلية مَطْلَبًا هامًا من متطلبات التنمية الاقتصادية، وعليه استهدفت الدراسة: البحث عن أهم محددات دالة الإستثمار للصناعات التحويلية، ومعرفة نسبة مساهمة كل منها في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية مقارنة بباقي المحددات الأخرى، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والأسلوب القياسي، ولقد جاءت النتائج بأن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع (حجم الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر) وكل من المتغيرات المستقلة (حجم مشاركة القطاع العام في الإستثمارات الصناعية التحويلية - حجم مشاركة القطاع الخاص في الإستثمارات الصناعية التحويلية - نسبة الصادرات الصناعية التحويلية من جملة صادرات السلع - سعر الفائدة الحقيقي - سعر الصرف المحلي - معدل التضخم - الحوكمة الرشيدة)، علمًا بأن متغير مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار للصناعات التحويلية قد ساهم في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 70 % يليه متغير مشاركة القطاع العام في الإستثمار للصناعات التحويلية والذي ساهم في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 30 %، يليهم باقي المحددات من حيث مساهمتهم في التغير في المتغير التابع، كما جاءت النتائج أيضًا بوجود تأخر في مؤشرات التنافسية العالمية، مما يستوجب تهيئة مناخ استثماري ملائم للنهوض بالصناعات التحويلية.

Summary :

Upgrading the manufacturing sector is an important requirement of economic development. The study aimed to investigate the most important determinants of the investment function of the manufacturing industries, and to know the percentage of each contribution to the change in the investment volume of the manufacturing industries compared to the other determinants, using the descriptive approach and the econometrics method. The results indicated that there is a positive correlation between the dependent variable (the volume of investment in manufacturing industries in Egypt) and each of the independent variables (the size of the public sector participation in the manufacturing investments - the size of the private sector participation in the manufacturing investments - the proportion of manufacturing exports of total exports of goods - The real interest rate - the local exchange rate - inflation rate - good governance). The variable of private sector participation in investment in manufacturing industries contributed to the change in the volume of investment in manufacturing by 70% followed by the variable of public sector participation in Investment in manufacturing industries, which contributed to the change in the volume of investment in manufacturing by 30%, followed by the rest of the determinants in terms of their contribution to the change in the dependent variable, the results also showed a belated in global competitiveness indicators, which necessitates creating an investment climate favorable to the promotion of manufacturing industries.

مقدمة :

احتل قطاع الصناعة التحويلية مكانة هامة في الأدبيات الاقتصادية كمحرك للنمو وهو ما يتوافق مع العديد من نظريات التنمية وتجارب التصنيع السابقة والتي تؤكد على أن التصنيع شرط ضروري للتنمية ومُرافق لعملية استدامة التنمية الاقتصادية⁽¹⁾، كما يتوافق أيضاً مع رؤية المؤسسات الدولية وتقاريرها، والتي تُشير جميعاً إلى أن التصنيع وخاصة التوسع والتنوع في الصناعات التحويلية يمكن أن يساعد في تحقيق معدلات نمو سريعة كما يؤدي إلى فترات أطول للنمو تتميز بالإستقرار، ومن ثم تحقيق استدامة النمو في الأجل الطويل، كما يلعب دوراً أساسياً

(1) A.P.Thirlwall, "Nicholas Kaldor's insights into the Applied economics of growth (or why I became aKaldorian)", University of Kent, <https://kar.kent.ac.uk/60416/3/Nicholas%20Kaldorb.pdf>
- Gilberto Libanio & Sueli Moro, "Manufacturing industry and economic growth in Latin America : AKaldorian Approach", <https://core.ac.uk/download/pdf/6338361.pdf>

في التغيير الهيكلي طويل الأمد من خلال توفير فرص عمل رسمية ومُنْتِجة في مراحل مبكرة من التنمية، إضافة إلى أهمية الصناعات التحويلية كمحرك لتنمية التكنولوجيا والإبتكار⁽²⁾.

وعليه فإن الإستثمار في قطاع الصناعة وخاصة في مجال الصناعات التحويلية شرط ضروري للتنمية.

وبملاحظة إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي المصري والتي قد بلغت نحو 92.4 ، 98.6 ، 66.4 ، 50.3 مليون دولار للأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 على الترتيب، نجد أنها قيم متجهه نحو التناقص المضطرد، والتي شاركت في تناقص مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الأعوام والتي بلغت نحو 32.2 % ، 29.7 % ، 24.8 % ، 25.9 % على الترتيب، وهو ما يشير إلى الإتجاه التنازلي لمساهمة هذا القطاع الهام في الناتج المحلي الإجمالي، كما يترافق مع الإتجاه التنازلي لمؤشر الكفاءة الاقتصادية الصناعية⁽³⁾، والتي بلغت نحو 1.4 ، 2.4 ، 0.9 للأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 على الترتيب.

أما القيمة المضافة للصناعات التحويلية فلقد اتجهت أيضاً قيمها نحو التناقص حيث بلغت نحو 45.1 ، 55.8 ، 45.2 ، 32.0 مليون دولار للأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 على الترتيب، كما ساهمت فعلياً في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 15.7 % ، 16.8 % ، 16.8 % ، 16.4 % لنفس الأعوام على الترتيب⁽⁴⁾، وهي نسب مستقرة إلى حد كبير ولم تتجه نحو التناقص رغم اتجاه القيم المضافة للصناعات التحويلية لنفس الأعوام نحو التناقص المضطرد، إلا أن هذا لا يوجب حقيقة انخفاض نصيب الصناعات التحويلية من إجمالي القيمة المضافة لإجمالي الصناعة وكذلك مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تُعد نسبة منخفضة مقارنة بما هو مأمول في مساهمة هذا القطاع، والتي قدرته بعض الدراسات اعتماداً على مراجع الفكر التنموي بنحو من 25 % إلى 30 % من الناتج المحلي الإجمالي من أجل أن يُمارس دوره المفترض القيام به في حدوث تحول هيكلي في عملية التصنيع وتحديد إتجاهات هذا الهيكل⁽⁵⁾، ومن ثم تأثيره على عملية التنمية الاقتصادية.

(2) منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO)، «دور التكنولوجيا والإبتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة»، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، ص 1، www.unido.org

(3) تقاس الكفاءة الاقتصادية بعلاقة مركبة بين أكثر من متغير والتي تساوي: نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالصناعة إلى القوى العاملة الكلية: صندوق النقد العربي «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، أبو ظبي، 2016، ص 113.

(4) تم تجميع البيانات من قبل الباحثة من: صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، أبو ظبي، أعداد مختلفة، البنك المركزي المصري، «التقرير السنوي»، ج.م.ع، أعداد مختلفة.

(5) إجلال راتب، «بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، رقم (248)، نوفمبر 2013، ص 3.

وعليه فإن النهوض بقطاع الصناعات التحويلية يُعد مطلباً هاماً من متطلبات التنمية الاقتصادية، مما يجعل من البحث عن أهم محددات دالة الإستثمار للصناعات التحويلية خطوة أولى للنهوض بهذا القطاع وإشكالية هامة لكل دول العالم وخاصة الدول النامية ومن بينها مصر، وذلك للتعرف على أهم تلك المحددات ومعرفة نسبة مساهمة كل منها في التغير في حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية سواء بالإيجاب أو بالسلب، وما يترتب على ذلك من سياسات محفزة لهذا النوع من الإستثمارات، لذلك يتحدد هدف الدراسة الجارية في الإجابة على: ماهي أهم محددات دالة الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر، وماهي الأهمية النسبية لكل محدد ومساهمته في تفسير التغير في حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية مقارنة بباقي المحددات الأخرى؟.

فرضية الدراسة :

يوجد تأثير معنوي لكل من المتغيرات المستقلة: (حجم مشاركة القطاع العام في الإستثمارات الصناعية التحويلية - حجم مشاركة القطاع الخاص في الإستثمارات الصناعية التحويلية - نسبة الصادرات الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية - سعر الفائدة الحقيقي - نسبة الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من جملة الناتج المحلي الإجمالي - سعر الصرف المحلي - معدل التضخم - الحوكمة الرشيدة) على المتغير التابع (حجم الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر) .

أهمية الدراسة :

- 1- المشاركة في البحث عن أهم محددات الإستثمار الصناعي لقطاع الصناعات التحويلية بما يتوافق مع الواقع المصري، من خلال جمع العديد من المتغيرات الهامة في دالة واحدة، إضافة إلى طول الفترة الزمنية محل الدراسة.
- 2- المشاركة في دراسات التنمية الاقتصادية المتعلقة بقطاع الصناعة، والذي يُعد من أهم القطاعات المؤثرة في تنمية الدول منذ الثورة الصناعية وحتى الآن.

منهج الدراسة :

يمكن تحقيق هدف الدراسة باستخدام كل من - المنهج الوصفي والأسلوب القياسي:

- 1- المنهج الوصفي : يتم استخدام المنهج الوصفي في عرض التأسيس النظري في الفكر الاقتصادي لمفردات الدراسة الجارية اللازمة لبناء نموذج دالة الإستثمار للصناعات التحويلية المصرية وما يترتب عليه من نتائج.
- 2 - الأسلوب القياسي: يتم استخدام الأسلوب القياسي في بناء نموذج قياسي لاختبار أهم محددات دالة استثمار الصناعات التحويلية (المتغيرات المستقلة) وتقدير تأثيرها على حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية (المتغير التابع)، وذلك

بالإعتماد على أسلوب التكامل المشترك للفترات طويلة الأجل لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع للفترة الزمنية (1990 - 2018) لتجنب ظاهرة الإنحدار الزائف⁽⁶⁾ (The phenomenon of spurious regression)، كما يتم استخدام أسلوب Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) لتجنب طريقة المربعات الصغرى وما بها من عيوب، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

حدود ومجتمع الدراسة :

- 1- تقوم الدراسة على قطاع الصناعة التحويلية في مصر⁽⁷⁾.
- 2- الحدود الزمانية تقتصر على الفترة الزمنية من عام 1990 وحتى عام 2018.
- 3- استخدام البيانات الرسمية الصادرة عن بيانات كل من: البنك الدولي والتقارير الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك بيانات كل من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء تتمثل في: التأصيل النظري للإستثمار ومحدداته ودوره في النمو - دالة الإستثمار ومحدداتها- بناء نموذج دالة الإستثمار للصناعات التحويلية، بالإضافة إلى أهم النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

كلمات مفتاحية: محدثات الإستثمار- الصناعات التحويلية - مؤشر التنافسية العالمي - الحوكمة الرشيدة.

تعريفات إجرائية :

- **الصناعات التحويلية:** هي عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، كما يمكن تعريفها بأنها: الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للإستفادة منه.

- **الصناعات الإستخراجية:** وتعنى المواد الخام التي تستخرج من باطن الأرض مثل المعادن وتعتمد الصناعات الإستخراجية على الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تجدد أو تعوض⁽⁸⁾.

(6) مها محمد زكي، الاقتصاد القياسي بالأمثلة، دار حميثرا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019، ص379.

(7) تقوم وتعتمد الدراسة على بيانات الإستثمارات المنفذة للصناعات التحويلية فقط غير الإستخراجية وصناعة تكرير البترول (مما يعني أن الصناعة الإستخراجية خارج مجال الدراسة الجارية)، وهي بيانات منفصلة تماماً عن قطاع البترول ومنتجاته، ويتم الإعتماد على بيانات وزارة التخطيط، «الاستخدامات الاستثمارية المنفذة (عام/خاص) موزعة على القطاعات الاقتصادية»، ج.م.ع، البنك المركزي المصري، «التقارير السنوية»، أعداد مختلفة، ج.م.ع.

(8) صناعة / <https://ar.wikipedia.org/wiki/صناعة>

- **الإستثمار:** هو التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة، بمعنى أنه إضافة للأصول الإنتاجية ويمثل تياراً من الإنفاق على هذه الأصول.

- **رأس المال:** يمثل تدفقاً وليس رصيداً قائماً في نقطة زمنية محددة.

- **الفرق بين الإستثمار ورأس المال:** يتم قياس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، بينما يمكن قياس الإستثمار خلال فترة زمنية محددة، (وعليه فإنه يمكن قياس الإستثمار خلال فترة زمنية بالفرق بين رصيد رأس المال في نهاية الفترة ورصيد رأس المال في بداية الفترة)⁽⁹⁾.

أولاً: التأسيس النظري للإستثمار المحلي ومحدداته ودوره في النمو

يُعتبر الإستثمار من المحددات الهامة للنمو الاقتصادي، والذي يرجع بالأساس إلى دور الإستثمار في توسيع القاعدة الإنتاجية على المستوى الكلي حيث يُحدد الإستثمار معدل تراكم رأس المال، وهو ما قد يُفسر ارتباط كل من المفاهيم الثلاثة: (رأس المال - الإستثمار - النمو في الناتج) في الأدب الاقتصادي، مما يتطلب البحث في تلك المفاهيم لإيجاد الأساس النظري للإستثمار ومحدداته في طيات الأدب الاقتصادي بأفكاره ونظرياته ونماذجه.

ولقد وردت المفاهيم الثلاثة (رأس المال - الإستثمار - النمو في الناتج) في الأدب الاقتصادي منذ ظهور مصطلح رأس المال، والذي ظهر بشكل صريح في عصر التجاريين حيث لم يكن له ذكر ضمن عناصر الإنتاج⁽¹⁰⁾، وذلك عندما اعتقدوا أن الذهب والفضة مكن الثروة وأن تراكمهما يُحدث الرخاء الاقتصادي⁽¹¹⁾.

كما اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك وعلى رأسهم آدم سميث أن القوة المنتجة للفرد تتأثر بدرجة تقسيم العمل واتساع السوق وحجم رأس المال، مؤكداً أن الإدخار محدد هام لحدوث التراكم الرأسمالي، وعليه تتحدد ثروة الأمم من رأس المال المتراكم داخل الدولة مما يتولد عنه فائض اقتصادي في الأجل القصير، على أن يتلاشى هذا الفائض في الأجل الطويل تاركاً وراءه ركود اقتصادي، أما عن نظريته للإستثمار في قطاع الصناعة فلقد اعتقد سميث أن زيادة الفائض (العائد) تسود في الأنشطة الصناعية بينما ينخفض العائد من الأنشطة الزراعية حتى أنه أكد على أن النمو لا يزيد إلا برأس المال المُولد من الأنشطة الصناعية وأن الإستثمار يعتمد على الربح ويتناسب معه طردياً⁽¹²⁾.

(9) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «اقتصاديات الإستثمار: النظريات والمحددات»، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 67، السنة السادسة، (نوفمبر/ تشرين ثاني 2007)،

develop_bridge67.pdf_50/http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/50

(10) كانت تقتصر عناصر الإنتاج قبلهم على عنصري الأرض والعمل وذلك كون الاقتصاد طبيعياً يعتمد على الأرض والعمل.

(11) David Landes, (Theunbund Prometheus: Technology and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present), Cambridge, 1969.

(12) Adam Smith, "An Inquiry into the Nature and Causes of the. Wealth of Nation", http://files.libertyfund.org/files_02-0141/220/Bk.pdf

كما جاء كارل ماركس بكتابة «رأس المال» متبنيًا فكرة توزيع الدخل بين العمل ورأس المال ، معتقدًا أن الربح هو جزء من قيمة أنتجها العمل واستولى عليها رأس المال - متابعًا تحليله هذا بتقديم رؤية بديلة تختلف عن سميث لنهاية الرأسمالية والتي تتلخص في تركيز الثروة في أيدي الرأسمالين والتي تنتهي بالتناحر بين قوى المجتمع (الرأسمالين فيما بينهم) أو (الرأسمالين والعمال)⁽¹³⁾.

ورغم الإختلاف بين الاقتصاديين الكلاسيك فيما يخص أي الأنشطة فاعلة في النمو، وما هو مصدر الأرباح إلا أنهم اتفقوا على أن الإنتاج دالة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، مفترضين تناقص الغلة الذي يتوقف بالأساس على فرضيتهم المتعلقة بثبات التقدم التكنولوجي، كما اتفقوا أيضًا على أن رأس المال المستخدم في الإستثمار يأتي من الأرباح وأن التقدم التكنولوجي لا يتأتي إلا بوجود رأس المال، معتقدين أن الإدخار يتساوى مع الإستثمار⁽¹⁴⁾.

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهر النيوكلاسيك والذين عُرفوا بالمدرسة الحدية، والتي جاءت بأهم ما فيها وهو تحرير نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان التي سادت الفكر الكلاسيكي وذلك بإفترض إمكانية الإحلال (Substitution) بين رأس المال والعمل، والذي يعني إمكانية زيادة رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وعليه فقد ناقشوا أثر زيادة معدل الإستثمار على معدل النمو والذي يرجع بالأساس إلى زيادة معدل الإدخار، مفترضين أن العمل ينمو بمعدل ثابت وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة من الدخل، معتقدين أيضًا أن التقدم التكنولوجي مصدر أساسي من مصادر النمو إلا أنه متغير خارجي (ينمو بمعدل تلقائي)⁽¹⁵⁾.

وعليه فقد اعتقد النيوكلاسيك أن مصدر رأس المال هو الإدخار، وأن الإدخار يتحدد بمتغيرين سعر الفائدة والدخل، بينما الإستثمار يتحدد بسعر الفائدة والإنتاجية الحدية لرأس المال⁽¹⁶⁾.

وبناءً على ما سبق، فلقد تغير الموضوع المركزي للاقتصاد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر من نمو الثروة في الأجل الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد.

ولقد تم انتقاد الكلاسيك فيما يخص أن الأرباح هي مصدر الإدخار، بأن هناك مصادر أخرى للإدخار مثل مدخرات الأفراد وكذلك المدخرات الحكومية، أما ما يخص كون الإدخار يتساوى مع الإستثمار فلقد رد «شومبيتر» في هذا بأنه يمكن أن يزيد الإستثمار عن الإدخار من خلال الإئتمان المصرفي⁽¹⁷⁾.

(13) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- فالح عبد الجبار (مترجم)، كارل ماركس، رأس المال (المجلد الثالث، دار الفارابي، بيروت، 2013.

(14) For more details see:

Jhingan. M.L.(The Economics of development and planning) , Vrinda publications (p)Ltd 32,1999,pp 120-189.

(15) Thirwill. A.p,(Growth and Development), Macmillan Press Ltd, 1999,pp 94-97.

(16) Ibid,pp 70,71.

(17) For more details see: Todaro Michael ,(Economic Development), Seventh Edition ,Addison Wesley,London,Inc,2000,pp 77-81, Jhingan . M.L,Op.cit , pp 120-189.

ولقد جاءت عوامل النمو عند شومبيتر متشابهة مع العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي عند الكلاسيك، مُضيفاً عنصر الابتكار والذي اعتبره شومبيتر من أهم المتغيرات التي تقود إلى التنمية، أما ما يتعلق بمجال الإستثمار ومصادر تمويلة، فلقد أعتقد أن الإستثمار يُمول من الجهاز المصرفي وليس من الإدخار، مُمَيِّزاً بين نوعين من الإستثمار - الأول: الإستثمار التلقائي، والذي يتحدد بمتغيرات مستقلة عن النشاط الاقتصادي، والثاني: الإستثمار التابع، والذي يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال الحالي وهو ما يتوافق مع الكلاسيك، إلا أن شومبيتر يعتبر أن الإستثمار التلقائي هو المحدد الرئيسي للنمو في الأجل الطويل، ولا يتحقق هذا الإستثمار إلا من خلال الابتكار⁽¹⁸⁾، ولقد تم انتقاد شومبيتر فيما بعد لتركيزه على الإئتمان المصرفي في تمويل الإستثمار لأنه يقلل من أهمية التمويل من خلال المدخرات في الدول النامية.

أما المرحلة الكينزية فلقد بدأت على يد كينز وكتابه «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود» - في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين بالتزامن مع الكساد العظيم، والذي أكد أن الإستثمار هو محرك ومحفز النمو الاقتصادي، كما أن الإستثمار دالة في سعر الفائدة، والإدخار دالة في الدخل، إلا أنه اعتبر أن الإستثمار المخطط لا يتساوى مع الإدخار المخطط، إلا إذا كان الاقتصاد مغلق⁽¹⁹⁾.

أما نموذج هارود - دومار فلقد جاء كتوسع لتحليلات كينز من الإستاتيكية إلى الديناميكية، مؤكداً الدور الرئيسي للإستثمار في تحقيق النمو، كما إعتقدا أنه في حالة وجود إدخار موجب فإن الإستثمار يؤثر في الإنتاج الكلي، وعليه فقد جعلنا النمو مرتبط بشكل مباشر بمتغير الإدخار، بينما يرتبط النمو بشكل غير مباشر بمتغير نسبة الناتج إلى رأس المال شريطة عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج، وعليه فقد أوجدا علاقة بين كل من الإدخار والإستثمار والناتج، كما توصلا إلى أن الإستثمار يتساوى مع الإدخار، علماً بأن (الإستثمار - الإدخار) دالتين خطيتين في الناتج المحلي، ولقد أقرروا بأن الاقتصاد الرأسمالي ذو نمو متوازن، وإن كان غير مستقر مما يتطلب التدخل الحكومي لضبط التوازن من خلال التأثير على كل من الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري باستخدام أداة سعر الفائدة المنخفضة والتي تُعزز رفع معدل التراكم الرأسمالي، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي للوصول إلى حالة التشغيل الكامل⁽²⁰⁾.

(18) Agrawal .A.N,(Economics of development and planning) , Second Edition,1993 ,p 15.

(19) John Maynard Keynes," The General Theory of Employment, Interest and Money", <https://cas2.umkc.edu/economics/people/facultypages/kregel/courses/econ645/winter2011/generaltheory.pdf>

(20) Harrod, R.F. "An essay in dynamic theory", Economic Journal, vol. 49,1939. <http://eco.unipiv.it/harrod/sec-lit/besomi/hope96b.pdf>, EVSEY D. DOMAR,"Capital Expansion Rate of Growth, and Employment" https://www.jstor.org/stable/1905364?seq=1#page_scan_tab_contents <https://eclass.uoa.gr/modules/document/file.php/ECON206/Course20%material/Domar20%1946%20capital20%expansion.pdf>

وفي منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ الاقتصاديون يتعدون عن النظرية النيوكلاسيكية نتيجة لافتراضها أن معامل الإنتاجية الكلية ينمو بمعدل تلقائي Exogenous Rate، بمعنى أن تفسير مساهمته في نمو الناتج غير ممكنة، مما دفع بظهور نظريات النمو الداخلي (The New Growth Theories Endogenous)، وذلك لتحديد المصادر الأساسية للنمو، ومنهم رومر ولوكس وغيرهما ممن ألغوا فرضية الإنتاجية المتناقصة واعتبار التقدم التكنولوجي متغير داخلي في نماذج النمو الاقتصادي، مما جعلهم يركزون على البحث والتطوير ورأس المال البشري والبنية التحتية مُفترضين أن تزايد معدل الإستثمار سيكون له أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك باقترانه بالسياسات الاقتصادية الملائمة⁽²¹⁾، والتي هي جزء لا يتجزأ من معامل الإنتاجية الكلية في دالة الإنتاج.

وعليه فقد حالت المعرفة والتكنولوجيا وغيرها بين نبوءة ماركس وتحقيقها على أرض الواقع، إلا أن الجدل حول رأس المال وتراكمه وكيفية توزيعه وحدوث اللامساواة مازال موجوداً حتى العقد الثاني من القرن العشرين، والذي كان من أشهره في العقد الأخير كتاب «رأس المال في القرن العشرين» لتوماس بيكيتي عام 2013⁽²²⁾.

أما عن نظريات الإستثمار ومحدداتها، فلقد ظهر العديد من النظريات المتعلقة بالإستثمار ومحدداته، والتي كان من أهمها (من حيث علاقتها بالبحث الجاري) - المعجل (البسيط - المرن)، حيث يرتبط المعجل البسيط بتغيرات الإنتاج أو الطلب وهو مستقل عن مخزون رأس المال (الإستثمار دالة في التغير في مستوى الدخل)، أما المعجل المرن فهو ينص على أن رصيد رأس المال المرغوب فيه يرتبط بعلاقة طردية بمستويات الدخل والأجور وبالعلاقة عكسية بسعر الفائدة (يرتبط الإستثمار بمستوى الطلب وكذلك مخزون رأس المال)⁽²³⁾.

كما جاءت فكرة مضاعف الإستثمار، والتي تشير إلى أن الزيادة في صافي الإستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل بمقدار أكبر من الزيادة في صافي الإستثمار والعكس⁽²⁴⁾.

(21) For more details see:

- Philippe Aghion and Peter Howitt, "A Model of Growth Through Creative Destruction", *Econometric*, Vol.60.No.2, March 1992, pp.323-351.
- <https://www.tcd.ie/Economics/staff/whelanka/topic2.pdf> https://www.brown.edu/Departments/Economics/Faculty/Peter_Howitt/2070-2015/Aghion_Howitt_Ch2-AK.pdf

(22) For more details see:

- Paris School of Economics, "Thomas Piketty" accessed on 12 L12L2017, at: <http://piketty.pse.ent.fr/capital121c>.

(23) أسامة بن محمد باخشيل، «مقدمة في الاقتصاد الكلي»، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 100-107.

(24) John Maynard Keynes, Op.cit, p.22.

أما النظرية الكينزية الحديثة (نظرية تكلفة التعديل الحدية)، فجاءت بفرضية أنه لا يوجد طلب على الإستثمار كحقيقة مؤكدة، على أن يتحدد الإستثمار بالمقارنة بين الكفاءة الحدية للإستثمار من جهة وسعر الفائدة من جهة أخرى.

كما ظهرت نظرية TOBIN للإستثمار والتي تنظر في الربحية الحدية لرأس المال والتي تُعد مُحدداً يؤثر على قرار الإستثمار⁽²⁵⁾.

وفي بداية السبعينيات من القرن العشرين ظهرت نظريات حديثة ربطت بين الإستثمار والمتغيرات المالية التي تؤثر على رصيد رأس المال، مثل الكبح والعمق المالي، والذي يعني مدى تحفيز الدولة للإدخار ومن ثم الإستثمار من خلال ما تتخذه من سياسات مثل: سعر الفائدة الذي يشجع الإدخار مما يزيد من حجم الإستثمار معتقدين أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والإستثمار وهو مخالف لوجهة نظر النيوكلاسيك.

كما جاءت نظريات عدة بداية من التسعينيات من القرن العشرين، منها من اعتقد وجود علاقة بين الإستثمار وعدم التأكد من السياسات المتبعة داخل الدولة (عدم اليقين).

وإجمالاً وبعد مراجعة أهم ما جاء في الأدب الاقتصادي في هذا الشأن، يمكن أن نخلص إلى أن هناك إتفاق عام حول الإستثمار كمحدد أساسي للنمو، بينما نجد هناك اختلافاً حول محددات الإستثمار، مما يستوجب دراسة دالة الإستثمار ومحدداتها بما يتوافق مع الواقع المصري ولفترة زمنية ملائمة والتي قد تبرز أهم محددات دالة الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر.

ثانياً: دالة الإستثمار ومحدداتها

يُعرف الإستثمار بأنه: «هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يُستخدم في الإستهلاك الجاري لسنة معينة، وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات»⁽²⁶⁾، ويتم التعبير عن متغير الإستثمار كمتغير تابع في الدراسة الجارية من خلال استخدام السلسلة الزمنية لحجم الإستثمارات للصناعات التحويلية في مصر.

أما محددات الإستثمار فيُعد المناخ الإستثماري مُحدد أُولى وأساسي للإستثمار يعتمد عليه القائمون على الإستثمار كخطوة أُولى من دراسات جدوى المشروعات والتي قد يكون منها المناخ الاقتصادي الكلي وكفاءة الأسواق وبيئة الأعمال وغيرها من العوامل الهامة التي قد تكون مُحفزة

(25) Willem H. Buiter, "James Tobin. An appreciation of his contribution to economics", June 2003, <https://www.willembuiter.com/tobin.pdf>.

(26) محرم الحداد، «نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، رقم 217، أكتوبر 2009، ص116.

على الإستثمار والعكس، وعليه تعتمد الدراسة الجارية على مؤشر التنافسية العالمي⁽²⁷⁾ في إلقاء نظرة عامة على المناخ الإستثماري في مصر لما يتمتع به هذا المؤشر من شمولية وقبول عالمي⁽²⁸⁾.

ويُعد تقرير التنافسية العالمي أداة هامة لصانعي القرار، كما أنه مؤشر للإنتاجية الكلية والتي تؤثر بدورها على العائد من الإستثمار⁽²⁹⁾، وعليه فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية من المفترض أن تكون مُرشحة للإستثمار مقارنة بالدول الأقل تنافسية.

ولقد تطور مفهوم التنافسية والذي ارتبط في السبعينات من القرن العشرين بالتجارة الخارجية ثم ارتبط في الثمانينات من نفس القرن بالسياسة الصناعية، أما تسعينات القرن العشرين فلقد ارتبط مفهوم التنافسية بالسياسة التكنولوجية، كما ارتبط في السنوات الأخيرة من العقد الثاني للقرن العشرين بتنافسية الدول على مدى القدرة على رفع مستويات معيشة مواطنيها⁽³⁰⁾.

ويضم مؤشر التنافسية العالمي ثلاث مؤشرات رئيسية وهم: المتطلبات الأساسية، ومحفزات الكفاءة وعوامل تطور الأعمال والإبتكار، كما تشتمل هذه المؤشرات الثلاث على (12) ركيزة ومؤشرات فرعية أخرى.

جدول (1)

مؤشر التنافسية العالمي لمصر للفترة (2010 / 2011 – 2017 / 2018)

السنة البيان	2018/ 2017	2017/ 2016	2016/ 2015	2015/ 2014	2013/ 2012	2012/ 2011	2011/ 2010
الدرجة*	3.9	3.7	3.6	3.6	3.7	3.9	4
ترتيب مصر**	100	115	116	118	107	64	81
إجمالي الدول	137	138	144	148	144	142	136

Source: The global competitiveness report, World economic forum , committed to improving the state of the world, Geneva ,Various reports, <http://www3.weforum.org/docs> .

* الدرجة من (1) إلى (7)، علمًا بأن الدرجة 1 هي الأسوأ والدرجة 7 هي الأفضل.

** ارتفاع الترتيب (Rank) دلالة على تدهور التنافسية.

(27) The global competitiveness report, “World economic forum “, committed to improving the state of the world, Geneva ,Various reports, <http://www3.weforum.org/docs> .

(28) علمًا بأن مؤشر التنافسية العالمي يواجه بعض الإنتقادات شأنه شأن المؤشرات الأخرى والتي هي خارج مجال الدراسة الجارية.

(29) المعهد العربي للتخطيط، «تحليل تقرير التنافسية»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الجلسة الثانية، اليوم الثاني، ص.7.

(30) المرجع السابق، ص.15.

وبملاحظة جدول (1) والذي يتضح منه مؤشر التنافسية العالمي لمصر، والذي يشير إلى أن مصر قد احتلت المركز (64) على مستوى 142 دولة، محققة (3.9 درجة) لعام 2011/2012، إلا أنها تراجعَت في الترتيب العالمي بعد ذلك حتى حققت المركز (115) على مستوى 138 دولة محققة (3.7 درجة) عام 2016/2017، محرزة تقدم فقط عام 2017/2018 محققة المركز الـ (100) على مستوى 137 دولة محققة (3.9 درجة)، والذي يشير إلى أن مصر قد خسرت (36 مركز) في هذا العام فقط مقارنة بعام 2011/2012، وهو ما يرجع إلى تداعيات ثورة يناير 2011 وما بعدها من فترات انتقالية كان لها أثر سلبي على كافة المتغيرات الكلية للاقتصاد القومي.

جدول (2)

المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمي لمصر للفترة (2012/2013 - 2017/2018)

السنة		2013/2012		2014/2013		2015/2014		2016/2015		2017/2016		2018/2017	
البيان		الدرجة	المتطلب	الدرجة	المتطلب	الدرجة	المتطلب	الدرجة	المتطلب	الدرجة	المتطلب	الدرجة	المتطلب
المتطلبات الأساسية		110	3.9	118	3.8	121	3.7	115	3.8	117	3.8	106	4
محفزات الكفاءة		101	3.7	109	3.6	106	3.6	100	3.7	100	3.7	87	3.9
عوامل تطور الأعمال والابتكار		96	3.3	104	3.3	113	3.2	113	3.2	111	3.2	101	3.4

Source: The global competitiveness report, World economic forum , committed to improving the state of the world, Geneva , Various reports, <http://www3.weforum.org/docs> .

* الدرجة من (1) إلى (7)، علمًا بأن الدرجة 1 هي الأسوأ والدرجة 7 هي الأفضل.

** ارتفاع الترتيب (Rank) دلالة على تدهور التنافسية.

كما يوضح جدول (2) المؤشرات الرئيسية الثلاث للتنافسية مشيرًا إلى تراجع كل من مؤشر المتطلبات الأساسية ومؤشر تطور الأعمال والابتكار في الترتيب بعد عام 2013/2012 وحتى عام 2016/2017، محققين تقدم في الترتيب فقط في عام 2017/2018 والذي بلغ (106) لمؤشر المتطلبات الأساسية، (101) لمؤشر عوامل تطور الأعمال والابتكار مقارنة بترتيبهم عام 2016/2017 والذي كان قد بلغ لهذا العام الترتيب (117) لمؤشر المتطلبات الأساسية، (111) لمؤشر عوامل تطور الأعمال والابتكار.

أما مؤشر محفزات الكفاءة فلقد تراجع أيضا بعد عام 2012/2013 حتى بدأ في التحسن محققاً المراكز (100)، (100)، (87) للسنوات 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017، على الترتيب، وهو ما يعد تحسناً له اعتباره خاصة وأن مصر تُصنّف وفق مجموعة محفزات الكفاءة⁽³¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن تلك المؤشرات الثلاث تحتوي كل منها على ركائز فرعية كان أهمها فيما يتعلق بالمناخ الإستثماري والتي كان لها أثر إيجابي على تحسن تلك المؤشرات الثلاثة في عام 2018/2017، كما كان لها أثر إيجابي على ترتيب التنافسية بشكل مجمل للعام نفسه والتي يُمكن عرض أهمها كما يلي:

المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية

ويقع تحت هذه المجموعة ركائز كان أهمها - مؤشر البنية التحتية والذي أحرز تحسناً ملحوظاً في عام 2018/2017 حيث حقق المركز (71) مقارنة بالمركز (96) للعام 2017/2016، أما مؤشر المؤسسات فلقد احتل المركز (64) عام 2018/2017 محققاً تقدماً بـ (23) مركز عن العام السابق مباشرة.

المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة

حقق كل من: مؤشر كفاءة أسواق السلع ومؤشر سوق المال تحسناً في الترتيب حيث بلغ تربيهما (90)، (77) لعام 2018/2017 مقارنة بما حققاه من مراكز لعام 2017/2016 والتي كانت (112)، (111) على الترتيب. أما مؤشر حجم السوق فلقد حافظ على ترتيبه الـ (25) في عامي 2017/2016، 2018/2017 بين الدول، وهو ما يعد مؤشراً يدعم ويرفع من مجمل مؤشر التنافسية العالمية لمصر.

كما تقدم مؤشر جاهزية التكنولوجيا في الترتيب محققاً المركز (94) عام 2018/2017 مقارنة بالمركز الـ (99) عام 2017/2016.

المجموعة الثالثة: عوامل تطور الأعمال والإبتكار

حقق مؤشر الإبتكار تقدماً في الترتيب حيث بلغ المركز الـ (109) عام 2018/2017 مقارنة بالمركز (122) لعام 2017/2016، وهذا على خلاف مؤشر تطور الأعمال والذي لم يتقدم إلا بمركز واحد فقط عام 2018/2017 والذي حقق فيه المركز (84) مقارنة بالمركز (85) لعام 2017/2016.

(31) تختلف منهجية وضع التصنيف حسب وضع الدولة في مراحل النمو والتطور الاقتصادي، وتعد مصر في مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفاعلية، مما يجعلها تقع في مجموعة محفزات الكفاءة.

وعليه وتأسيساً على ما سبق نجد وجود إحراز تقدم في ترتيب مصر بين دول العالم نسبياً للعديد من المؤشرات في عام 2017/2018 ، إلا أنه وبشكل مجمل مازالت مصر متأخرة في الترتيب بشكل واضح ، وهو ما يستوجب تهيئة مناخ استثماري أكثر نضوجاً تستطيع فيه مؤسسات الأعمال تطوير مزاياها التنافسية في إنشاء الصناعات ودعم قدرات المؤسسات الوطنية للدخول في صناعات جديدة حيث يمكن تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، والذي يتطلب بالأساس النهوض بالعديد من المؤشرات وذلك لترابطها وتأثيرها على بعضها البعض ، إضافة إلى تأثيرها في المجمل على مؤشر التنافسية العالمي لمصر وما له من ثقل في تقييم المناخ الاستثماري من قبل المستثمرين على المستوى المحلي والدولي.

أما محددات دالة الإستثمار المقترحة خلال فترة الدراسة فهي كالتالي :

1- حجم مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إستثمارات الصناعات التحويلية⁽³²⁾ :

يُعد الإِدخار الوجه الآخر للإستثمار، وهو محدد هام من محدداته، إلا أن الواقع يشير إلى عدم تطابقهم

والذي يرجع إلى وجود فجوة موارد محلية (معدل الإستثمار المحلي أكبر من معدل الإِدخار المحلي)⁽³³⁾ ، لذلك تم استبدال متغير الإِدخار بالمساهمة الفعلية لكل من المتغيرين: القطاع العام والقطاع الخاص في حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية (C9، C8) كمحددات تؤثر بشكل مباشر على حجم الإستثمارات الكلية للصناعات التحويلية (علاقة طردية) ، حيث أن مجموعهما يمثلان حجم الإستثمارات الفعلية للصناعات التحويلية، كما يُعبران معاً عن هيكل الإستثمار للصناعات التحويلية.

إلا أنه من الجدير بالذكر أنه كان وما زال يوجد جدلاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية حول الأهمية والأثر التبادلي لكل من الإستثمار العام والإستثمار الخاص وهل توجد بينهما علاقة تكاملية - بمعنى أن زيادة الإستثمار العام تؤثر بشكل إيجابي وطردي على الإستثمار الخاص، أم أن العلاقة بين كل من الإستثمار العام والإستثمار الخاص علاقة تنافسية بمعنى أن القطاع العام يقوم بمزاحمة القطاع الخاص، ومع هذا الجدال القائم تتفق معظم الدراسات على أن العلاقة بين كل من الإستثمار العام والخاص ونوع النشاط الموجه إليه هذه الإستثمارات للوصول إلى النمو المنشود - تتحدد بتوجهات الدولة وسياساتها في تحفيز أو مزاحمة الإستثمار الخاص، والذي

(32) من المحددات النيوكلاسيكية: المعهد العربي للتخطيط، (نوفمبر/ تشرين ثاني 2007)، مرجع سبق ذكره، ص12.

(33) ابراهيم العيسوي، «آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية»، سلسلة قضايا التخطيط

والتممية ، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، رقم(226)، يناير 2011، ص68.

يرجع بالأساس إلى اختلاف طبيعة الدول من حيث كونها نامية أو متقدمة، إضافة إلى طبيعة النظام الذي تنتهجه والفترة الزمنية المُمارَس بها الإستثمار بنوعيه (عام - خاص)⁽³⁴⁾.

وبملاحظة جدول (1- ملحق) نجد أن مساهمة القطاع العام في حجم الإستثمارات الفعلية للصناعات التحويلية قد بلغت نحو 47.5% من إجمالي حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية عام 1990، مما يدل على ضخامة مساهمة هذا القطاع ومقاسمته للقطاع الخاص في هذا المجال، إلا أن برنامج الخصصة والذي جاء برفقة برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينات قد نتج عنه تقلص حجم الإستثمارات للقطاع العام على مستوى كافة القطاعات، وهو ما نتج عنه بالأساس تضائل مساهمة القطاع العام في حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية تدريجياً حتى أنها بلغت نحو 25%، 15.2%، 13.3%، 12.5% للأعوام 2005، 2006، 2007، 2008، على الترتيب، إلا أن مساهمة القطاع العام في استثمارات الصناعات التحويلية قد اتجهت نحو التزايد مرة أخرى في العامين 2009، 2010 حيث بلغت مساهمته نحو 24.6%، 30.8% على الترتيب وذلك لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008/2007، علماً بأن قطاع الصناعات التحويلية كان أكبر ثاني القطاعات تأثراً بعد قطاع السياحة بهذه الأزمة والتي اتسمت بتراجع القطاع الخاص عن المشاركة في النشاط الاقتصادي وكذلك تراجع الإستثمار الأجنبي، ولقد تدخلت الدولة للمساهمة في تعويض تراجع هذا القطاع وغيره من القطاعات المتأثرة من خلال تصاعد الإنفاق الإستثماري العام وضح الحكومة ما يقرب من 15 مليار جنية مصري تم استثمار معظمها في البنية الأساسية⁽³⁵⁾، إلا أن القطاع العام قد بدأ بعد ذلك بالإنسحاب التدريجي من الإستثمار في مجال الصناعات التحويلية

(34) لمزيد من الدراسات حول الاستثمار العام والاستثمار الخاص، أنظر على سبيل المثال:

- Stephens Everhart, and Mariusz Sumlinski, "Trends in private investment in developing countries: Statistics for corruption and quality of public investment", World Bank, IFC, Discussion paper No.44,2001, <http://documents.worldbank.org/curated/en/903181468739487735/pdf/multi0page.pdf>
- Serven Luis, "Does public capital crowd out private capital? Evidence from India", World Bank, policy research, Working paper.No.1613,1993, <http://documents.worldbank.org/curated/en/652401468771639280/pdf/multi-page.pdf>
- Ashauer, David Alan, "Is public expenditure ???", Journal of monetary Economics, No.23,1989, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0304393289900470?via%3Dihub>
- Jasper de Jon. Marien ferdinandusse, "The effect of public investment in Europe a model - bassessment", European central Bank, No2021.February2017, <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwp/ ECBWP2021.en.pdf?4df8ae775f1c28391181ede72de9279e>

(35) البنك المركزي المصري، «التقرير السنوي (2009/2008)»، ج.م.ع، ص 6.

حتى بلغت مساهمته فقط نحو 4.7 % ، 10.8 % من إجمالي حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية لعامي 2017 ، 2018 على الترتيب⁽³⁶⁾، مما يدل على الإنسحاب التدريجي للقطاع العام في هذا المجال، كما يشير أيضاً إلى التزايد المضطرد في مساهمة القطاع الخاص وثقل وزنه النسبي في حجم الإستثمارات الكلية للصناعات التحويلية.

2- الصادرات الصناعية التحويلية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية :

إن ارتفاع حصة الصناعات التحويلية من جملة التصدير، إضافة إلى تزايد توجه قطاع الصناعات التحويلية نحو التصدير يعتبر جزءاً من النمط الطبيعي للتغير الهيكلي في عملية النمو في الاقتصاديات النامية، وهو ما يعكس مدى التحول من الصادرات الأولية إلى الصناعات التحويلية⁽³⁷⁾.

وعليه فقد تم اختياره كمحدد يتعلق بمدى الإستفادة من الإنفتاح على العالم الخارجي، مما قد يجعله ذو تأثير إيجابي قد ينعكس على حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية.

وبناءً على ذلك ووفقاً للمنطق الاقتصادي فإنه يُفترض وجود علاقة طردية بين حجم الإستثمارات الكلية للصناعات التحويلية ونسبة الصادرات الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية.

وبملاحظة جدول (1- ملحق) نجد أن نسبة صادرات الصناعات التحويلية من جملة الصادرات السلعية قد تقلبت نسبتها بين 42.4 % ، 30 % منذ عام 1990 وحتى عام 2004، متجهه بعد ذلك نحو الإنخفاض المضطرد للسنوات 2005 ، 2006 ، 2007 حيث بلغت نسبتها نحو 23.6 % ، 21.2 % ، 18.7 % على الترتيب، معاودة الإتجاه نحو الزيادة المضطردة بداية من عام 2008 والتي بلغت نسبتها نحو 36.4 % متزايدة بعد ذلك حتى بلغت نسبتها نحو 51.4 % ، 52.8 % ، 53.9 % ، 53.6 % ، 51.7 % للأعوام 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 على الترتيب⁽³⁸⁾، مما يدل على وجود إعادة لهيكل الصادرات السلعية والتي شاركت فيها صادرات الصناعات التحويلية بما يقرب من النصف خلال الخمس سنوات الأخيرة وبنسب مستقرة نسبياً.

(36) تم حسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1 - ملحق).

(37) منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO)، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(38) تم حسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1 - ملحق).

3- معدل التضخم:

يُعد معدل التضخم (الزيادة السنوية النسبية في المستوى العام للأسعار) مؤشراً يُعبر نسبياً عن مدى الإستقرار الاقتصادي للدولة، والذي يرجع بالأساس إلى تأثير التضخم على متغيرات كلية عديدة قد تؤثر في النهاية على معدلات الإستثمار مثل: تخفيض العائد على رأس المال - مستوى دخل الفرد - معدلات الفائدة في البنوك - سعر الصرف للعملة المحلية وذلك وفقاً للآليات التالي ذكرها:

أ. قد يؤثر ارتفاع معدلات التضخم سلباً على الربحية المتوقعة من الإستثمار، لأنه يؤدي إلى زيادة تكلفة المواد الرأسمالية، وبالتالي تخفيض العائد على رأس المال، مما يدفع الشركات إلى إعادة تخصيص استثماراتها، والذي قد يؤدي إلى إنخفاض حجم الإستثمار الخاص بوجه عام.

ب. كما يؤدي ارتفاع الإتجاه العام للأسعار إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي ينخفض الإِدخار ومن ثم حجم الإستثمارات⁽³⁹⁾.

ت. عندما يزيد التضخم تقوم البنوك برفع أسعار الفائدة لجذب المدخرات، وبالتالي قد يتوجب على البنوك رفع أسعار الفائدة على القروض لتغطية مدفوعات الفائدة التي يجب دفعها للمدخرين، وعليه فإن ارتفاع معدلات التضخم قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

ث. أما تأثير معدلات التضخم المرتفعة على انخفاض قيمة العملة، فإنه يرجع بالأساس إلى جوهر التضخم، والذي يُعبر بالأساس عن انخفاض قيمة العملة وانخفاض قوتها الشرائية للسلع والخدمات⁽⁴⁰⁾، والذي يؤثر على جانبي الطلب والعرض حسب مرونة كل منهما، واللدان يؤثران بالنهاية على معدلات الإستثمار.

وعليه وتأسيساً على ما سبق يتم استخدام متغير التضخم كمحدد يُعبر عن الإستقرار الاقتصادي الداخلي، والذي يُفترض أن يرتبط بعلاقة طردية مع حجم الإستثمارات في الصناعات التحويلية نتيجة لارتفاع أسعار المواد الرأسمالية خاصة وأن معدل التضخم المستخدم هو معدل التضخم كما يقيسه (مؤشر أسعار المستهلكين)⁽⁴¹⁾.

(39) منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO)، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(40) البنك الدولي، «مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر: ما هي وكيف يمكن ادارتها والتعامل معها»، مذكرة مناقشة رقم 31، يناير/ كانون الثاني 2006، ص 9، www.documents.worldbank.org.

(41) يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في متوسط التكلفة على المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة (سنة)، وتستخدم بوجه عام صيغة

4- سعر الصرف المحلي:

يُعتبر سعر الصرف للعملة المحلية مؤشراً قد يُعبر على مدى الإستقرار الاقتصادي الخارجي للدولة، والذي يرجع بالأساس لأهمية الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطلة في الدول النامية ومن بينها مصر، وعليه فقد تم اقتراح متغير سعر الصرف كمحدد من محددات الإستثمار، خاصة في ظل تحرير سعر الصرف في الآونة الأخيرة (عام⁽⁴²⁾ 2003، و عام⁽⁴³⁾ 2016)، مما يعني أن تحسن مستوى الصرف واستقراره قد يُزيد من فرص الإستثمار والعكس، والذي يرجع بالأساس إلى تأثير سعر الصرف على الإستثمار من ناحيتين:

الناحية الأولى: جانب الطلب حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص ومن ثم التأثير على المستوى العام للأسعار، مما قد يؤثر على التوقعات المستقبلية للمستثمرين على حجم الطلب، مما يدفعهم إلى تخفيض استثماراتهم من خلال أثر المعجل.

الناحية الثانية: جانب العرض، حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية يرفع من سعر المنتجات القابلة للإتجار الدولي (معيّراً عنها بالعملة المحلية) بالنسبة لسعر المنتجات غير القابلة للإتجار الدولي، مما يشجع على الإستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويثبط من استثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية⁽⁴⁴⁾.

وعليه يتم استخدام متغير سعر الصرف⁽⁴⁵⁾ كمحدد يُعبر عن التحرير النقدي وكذلك الإستقرار الاقتصادي الخارجي، والذي يُفترض أن يرتبط بعلاقة طردية أو عكسية مع حجم الإستثمارات في الصناعات التحويلية، والذي يتوقف على عوامل عديدة أهمها مرونة الطلب الخارجي على الصناعات التحويلية المصرية والذي يتطلب مرونة إنتاج تلك السلع الموجهة

لاسيبرز: مؤشرات التنمية العالمية، صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات <http://data.albankaldawli.org/indicator>.

(42) تم تحرير سعر صرف الجنيه المصري اعتباراً من يناير 2003: البنك المركزي المصري، «التقرير السنوي 2003/2002»، ج.م.ع، ص.8.

(43) تم تحرير سعر صرف الجنيه المصري اعتباراً من نوفمبر 2016: البنك المركزي المصري، «التقرير السنوي 2016/2015»، ج.م.ع، ص.4.

(44) المعهد العربي للتخطيط، (نوفمبر/ تشرين ثاني 2007)، مرجع سبق ذكره، ص.13.

(45) يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي): مؤشرات التنمية العالمية، صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية،

. <http://data.albankaldawli.org/indicator>

للتصدير (العرض المحلي).

5- سعر الفائدة الحقيقي:

وهو سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين⁽⁴⁶⁾، وذلك بعد تخليصه من آثار التضخم ليعبر عن سعر الفائدة الحقيقي والذي يُعرف بأنه: سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي⁽⁴⁷⁾.

وعليه فإن وجود أسعار فائدة حقيقية موجبة (بمعنى أن تكون أكبر من معدل التضخم) يحفز الإدخار المحلي بالعملة المحلية بدلاً من الدولار، مما يزيد من حجم الإستثمارات.

أما إذا كانت قيم أسعار الفائدة الحقيقية سالبة (بمعنى أن تكون أقل من معدل التضخم)، فإنها ستؤدي إلى تراجع حجم المدخرات لعدم وجود حافز على الإدخار، مما يؤدي بالنهاية إلى انخفاض حجم الأرصد المتاحة للإقراض وزيادة التكلفة الحقيقية لرأس المال، ومن ثم انخفاض معدلات الإستثمار، أو على الأقل تفضيل الإستثمار المالي، إضافة إلى احتمالية حجب الإئتمان عن المشروعات الإستثمارية الصغيرة وزيادة تكلفة رأس المال⁽⁴⁸⁾.

وعليه فقد تم اقتراح سعر الفائدة الحقيقي كمحدد، قد يُعبر عن التحرير المالي لقياس تأثيره الإيجابي على المتغير التابع المتمثل في حجم الإستثمار في الصناعات التحويلية (علاقة طردية).

وبملاحظة جدول (1- ملحق) نجد أن سعر الفائدة الحقيقي قد بلغ نحو 1.06 % عام 1990، ثم اتخذ بعد ذلك اتجاهاً طردياً لا سيما التراجع في بعض السنوات لفترة من 1990 وحتى 2002، محققاً 10.3 % عام 2002، إلا أنه حقق تراجعاً بعد ذلك حتى بلغ نحو 6.3 %، 1.3 %، 6.5 % للأعوام 2003، 2004، 2005 على الترتيب، وذلك لارتفاع معدل التضخم والذي يرجع لعوامل كان أهمها تعويم سعر صرف الجنيه المصري اعتباراً من بداية عام 2003، إضافة إلى أثر التغيرات السعرية في الخارج للعديد من السلع المستوردة⁽⁴⁹⁾، ولقد اتجه بعد ذلك نحو التناقص المضطرد محققاً معدلات سالبة حتى عام 2018، لا سيما بعض السنوات التي حقق فيها معدلات موجبة والتي لم تصل بعد لمعدلات ما قبل 2002.

(46) (علمًا بأن سعر الفائدة يتناسب عكسياً مع حجم الإستثمار كما اعتقد النيوكلاسيك).

(47) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية بالإعتماد على: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الخاص بالبنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org/indicator>.

(48) محرم الحداد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

(49) البنك المركزي المصري، «التقرير السنوي 2003/2002»، ج.م.ع، ص 22.

6- الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي⁽⁵⁰⁾ :

يشير متغير الإئتمان المحلي للقطاع الخاص المستخدم في الدراسة الجارية إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية ، مثل: القروض ، شراء الأوراق المالية غير المسددة ، الإئتمانات التجارية والحسابات الأخرى المستحقة القبض للمطالبة بسدادها، وتشمل الشركات المالية كل من: السلطات النقدية وبنوك إيداع الأموال ، بالإضافة إلى الشركات المالية الأخرى التي تتوفر فيها البيانات مثل: شركات التمويل والتأجير والمقرضين الماليين وشركات التأمين وصناديق التقاعد وشركات الصرافة الأجنبية وغيرها⁽⁵¹⁾.

وتشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن حجم الإئتمان المصرفي المتاح هو مُحدد رئيسي للإستثمار، والذي يرجع إلى اعتباره مؤشر هام لنشاط الوساطة المالية ودرجة تطورها ودورها في توجيه وتحويل المدخرات إلى إستثمارات⁽⁵²⁾، كما ترجع أهميته أيضاً إلى عدم أو نقص تطوير أسواق المال في بعض الدول، مما قد يجعل المشروعات أو الشركات تعتمد على الإئتمان المصرفي ليس فقط لاحتياجات رأس المال التشغيلي (مثل احتياجات دفع الأجور أو شراء مواد خام)، ولكن أيضاً لاحتياجات التمويل طويل الأجل (التراكم الرأسمالي)⁽⁵³⁾.

وعليه فقد تم اقتراح متغير الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كمحدد، قد يعبر عن التحرير المالي لقياس تأثيره الإيجابي على المتغير التابع المتمثل في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية (علاقة طردية).

وبملاحظة جدول (1- ملحق) نجد أن الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في بداية فترة الدراسة قد بلغ 25.5 % عام 1990 متجها نحو الزيادة حتى وصل إلى 54 % عام 2004 ، إلا أنه أخذ في التناقص بعد ذلك حتى وصل إلى 25.5 % عام 2018 ، باستثناء العامين 2016 ، 2017 والذي بلغ فيهما نحو 34.1 % ، 28.5 % على الترتيب.

وعليه نجد أن الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في تناقص مستمر عبر الزمن خلال الفترة (1990 وحتى 2018).

(50) من المحددات الكينزية: المعهد العربي للتخطيط، (نوفمبر/ تشرين ثاني 2007)، مرجع سبق ذكره، ص12
 (51) البنك الدولي، بيانات مصر، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي معتمدا على: بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مؤشرات التنمية العالمية، 2018/18/10، <http://data.albankaldawli.org/indicator>
 (52) سمية بلجيلية و أحمد بوراس، «أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي، دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2013»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد الأول، يونيو 2018، OEB UNIV.Publish.co، ص 11.
 (53) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (نوفمبر/ تشرين ثاني 2007)، مرجع سبق ذكره، ص13.

7- مؤشر الحوكمة الرشيدة:

يُعبّر مؤشر الحوكمة العالمية⁽⁵⁴⁾ (WGI) ، بالأساس على مدى الإستقرار السياسي، حيث يُعرف الحكم أو الحوكمة (Governance) بأنه: ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تصريف شؤون الدولة على جميع المستويات.

أما الحوكمة الرشيدة (Good Governance)⁽⁵⁵⁾ فتعرف بأنها: تناول توزيع الموارد وإدارتها من زاوية الإستجابة للمشكلات الجماعية ، ويؤسس هذا المؤشر على مؤشرات كلية لستة أبعاد أساسية للحكم وهم: السيطرة على الفساد - فعالية الحكومة - الإستقرار السياسي - سيادة القانون - جودة التشريعات - المشاركة والمساءلة.

وتستند المؤشرات الستة الإجمالية على أكثر من 30 مصدر للبيانات الأساسية، والتي تُعبّر عن تصورات حوكمة عدد كبير من المشاركين في المسح وتقييمات الخبراء في جميع أنحاء العالم⁽⁵⁶⁾.

ويتم عرض مؤشر الحوكمة الرشيدة على موقعه الإلكتروني⁽⁵⁷⁾ بطريقتين:

الطريقة الأولى: تتراوح قيمة مؤشر الحوكمة الرشيدة بين (-2.5) للآداء الضعيف، +2.5 للآداء الأقوى).

الطريقة الثانية: تتراوح قيمة الحكم الرشيد في هيئة رُتب (RANK) بين (صفر وهو أدنى مرتبة : 100 أعلى مرتبة) وهو ترتيب الدولة بين جميع دول العالم مئويًا (أو ترتيب للرتبة كنسبة مئوية بين جميع الدول) وهي الطريقة المستخدمة في هذه الدراسة، والذي تم اختيارها لسهولة استخدامها

(54) يتوفر الوصول الكامل إلى المؤشرات الإجمالية وبيانات المصدر الأساسية على الموقع www.govindicators.org، والذي يلاحظ فيه تحديث «مؤشرات الحوكمة العالمية»، ومراجعات للبيانات للسنوات السابقة ، وبالتالي فإن إصدار البيانات المستخدمة في الدراسة الجارية والمستمدة من هذا المصدر تحل محل البيانات من جميع الإصدارات السابقة.

(55) يعبر الحكم الرشيد عن مجموعة بيانات بحثية تُلخّص وجهات النظر حول جودة الحوكمة المقدمة من قبل عدد كبير من المشاركين في استبيان المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية، ويتم جمع هذه البيانات من عدد من معاهد المسح والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص: UNDP (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، «إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة»، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997. كانون الثاني.

The Worldwide Governance Indicators, 2018 Update, Aggregate Governance 1996 - 2017, www.govindicators.org.

(56) لمزيد من الإطلاع على تفاصيل مصادر البيانات الأساسية وطريقة تجميع وتفسير مؤشرات الـ (WGI) أنظر:

- Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues», World Bank Policy Research Working, Paper No.5430, 2010.

http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130

(57) www.govindicators.org

ووضوحها عند استخدامها في شكل سلسلة زمنية مقارنة بالطريقة الأولى.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المؤشر قد أثار جدلاً بشأن كونه لا يراعي الإختلافات السياسية والاقتصادية بين الدول مما يؤثر على دقته، وهو ما تناولته الأمم المتحدة في أحد تقاريرها منتهيه إلى أنه لا يوجد دولة بالعالم تطبق الحوكمة الرشيدة بشكل مثالي موضحة أن المبادئ المعتمدة دولياً للحوكمة الرشيدة تراعي المرونة والإختلافات الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية لكل دولة⁽⁵⁸⁾.

وعليه فإن الحوكمة الرشيدة هي: عملية تفاعلية بين الدولة بمؤسساتها والأفراد متمثلين في المجتمع المدني ومؤسساته والقطاع الخاص في إدارة الموارد الكلية للدولة وفقاً لأسس مُتفق عليها عالمياً في إطار من المرونة يراعي نسبياً الإختلافات الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية بين الدول.

وتأسيساً على ما سبق تقترح الدراسة الجارية مؤشر الحوكمة الرشيدة كمتغير قد يُعبر عن الإستقرار السياسي وخلق مناخ أعمال جاذب للإستثمار لقياس تأثيره الإيجابي على المتغير التابع المتمثل في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية (علاقة طردية).

وبملاحظة جدول (1- ملحق) نجد أن مصر قد حققت أعلى قيمها والتي بلغت 44.1 ، 44 ، 47.6 في الأعوام 1998 ، 1999 ، 2000 على الترتيب، ثم اتجهت نحو التناقص لا سيما في بعض السنوات حتى بلغت 19.4 عام 2010، ثم أخذت في التناقص بشكل متسارع حتى حققت معدلات متدنية منذ 2011 وحتى 2017، والتي بلغت 6.5 ، 7.5 ، 7.1 ، 7.6 ، 8.5 ، 9 ، 9 على الترتيب، والذي يرجع بالأساس إلى تداعيات ثورة يناير 2011 وما بعدها من فترات انتقالية أثرت بشكل مباشر على الإستقرار السياسي والذي بدوره أثر على مستوى الحكم الرشيد في مصر وتحقيق مستويات متدنية منه، وعليه فإن التحسن في مؤشر الحكم الرشيد سوف يكون له أثر إيجابي على الإستثمار، مما يتطلب العمل على ما يدعم هذا المؤشر.

(58) بسام عبد الله البسام، «الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة- بيروت، العددان 67-68، صيف-خريف 2014، السنة 21، ص180، معتمداً على المصادر التالية:

- Ali Farazmand , (Sound Governance: Policy and Administrative Innovation),New York: Praeger, 2004, Eva Poluha and Mona Rosendahl ,”Contesting Good Governance: Crosscultural Perspectives on Representation, Accountability and public space” ,London:Rutledge.2002.
 - UNESCAP ,”What is Governance?”, Nation Economic and social commission for Asia and pacific,2009,
- <http://www.unescap.org/pdd/prs/projectactivities/ongoing/gg/governance.pdf>.

ثالثاً: نموذج دالة استثمار الصناعات التحويلية المصرية :

تحتاج السلاسل الزمنية ذو الفترات الزمنية الطويلة لأساليب تحليل تُراعي أن معظم المتغيرات غير ساكنة في مستوياتها وذلك بسبب الأثر الديناميكي للسلسلة الزمنية مما يجعل نماذج الإنحدار المتعددة التقليدية والتي تفترض أن المتغيرات ساكنة أو مستقرة غير مناسبة وذلك لظهور انحدار زائف ينتج عنه نتائج زائفة، وهو الذي يستوجب استخدام أساليب قياسية متقدمة مثل أسلوب التكامل المشترك للفترات طويلة الأجل، والذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة على النحو التالي:

1- توصيف النموذج :

توجد العديد من المحددات ذات التأثير المباشر وغير المباشر على حجم الإستثمار في الصناعات التحويلية في مصر، لذا سوف يتم اختيار عددًا من المحددات تأسيساً على ماسبق عرضه في الجزء السابق من الدراسة الجارية، والتي قد تكون الأهم والأكثر تأثيراً وفقاً للفترة الزمنية (1990 - 2018)، وعليه تقترح الدراسة الجارية دالة الإستثمار التالية (المعادلة 1): (1)

حيث أن :

$$I=f(C2, C4, C5, C6, C7, C8, C9, C10) \dots \dots \dots (1)$$

I حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية.

C2 صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية.

C4 الإلتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

C5 سعر الفائدة الحقيقي للإقراض.

C6 سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية.

C7 مؤشر الحوكمة الرشيدة.

C8 مساهمة القطاع العام في حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية.

C9 مساهمة القطاع الخاص في حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية.

جدول (3)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

Variables	LN_I	C2	C4	C5	C6	C7	C8	C9	C10
Mean	9.42	39.05	37.29	3.83	5.82	25.87	3488.17	14323.85	10.34
Median	9.15	39.34	34.13	3.29	5.54	27.00	3039.20	7239.00	10.05
Maximum	10.91	53.90	54.93	11.94	17.78	47.60	6921.30	49000.00	29.50
Minimum	8.29	18.75	22.06	-6.26	1.55	6.60	979.90	2159.00	2.27
Std. Dev.	0.85	9.52	11.61	4.70	3.75	13.29	1642.63	15031.43	6.22
Skewness	0.52	-0.24	0.29	-0.05	2.25	-0.13	0.56	1.12	1.00
Kurtosis	1.73	2.44	1.54	2.26	7.83	1.77	2.21	2.76	4.24
Jarque-Bera	3.26	0.66	2.98	0.67	52.76	1.92	2.28	6.15	6.67
Probability	0.20	0.72	0.23	0.72	0.00	0.38	0.32	0.05	0.04
Observations	29	29	29	29	29	29	29	29	29

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1- ملحق)

يشير إختبار Jarque-Bera أن جميع متغيرات النموذج والواردة بالجدول (3) تأخذ شكل التوزيع الطبيعي تحت تباين ثابت وتغاير مساوي للصفر، كما تشير مصفوفة الارتباط (جدول 4) إلى وجود ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج، حيث أن حجم الإستثمارات في الصناعات التحويلية (I) ترتبط طردياً بكل من: نسبة صادرات الصناعات من إجمالي صادرات السلع (C2) - سعر الصرف للعملة المحلية (C6) - مساهمة القطاع العام في حجم الإستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (C8) - مساهمة القطاع الخاص في حجم الإستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (C9) - التضخم (C10)، بينما ترتبط عكسياً مع كل من: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (C4) - سعر

الفائدة الحقيقي للإقراض (C5) - الحوكمة الرشيدة (C7).

جدول (4)

معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

LN_I	1.00	C2	C4	C5	C6	C7	C8	C9	C10
C2	0.55	1.00							
C4	-0.34	-0.54	1.00						
C5	-0.57	-0.34	0.53	1.00					
C6	0.70	0.50	-0.21	-0.50	1.00				
C7	-0.70	-0.53	0.36	0.68	-0.66	1.00			
C8	0.75	0.49	-0.46	-0.39	0.31	-0.46	1.00		
C9	0.95	0.54	-0.31	-0.53	0.81	-0.66	0.64	1.00	
C10	0.46	0.35	-0.61	-0.62	0.54	-0.35	0.30	0.53	1.00

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1 - ملحق).

2- اختبار جذر الوحدة:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة على طريقة Dickey – Fuller (ADF)، وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج (Unit Root Test) وتحديد المستوى الذي يتحقق فيه الإستقرار، وكذلك معرفة رتبة تكاملها، وذلك من خلال جدول (5)، شكل (1)، والذي يُشير إلى عدم وجود استقرار لمعظم المتغيرات في صورتها الأصلية at Level وذلك عند مستوى معنوية 1 %، 5 %، بينما يتحقق الإستقرار بعد إجراء الفرق الأول لها حتى مستوى معنوية 5 %، وذلك في ظل وجود ثابت الدالة وبالتالي تكون المتغيرات تكاملها من الرتبة الأولى Integrated of order (1)

وعليه فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى في ظل وجود ثابت الدالة ومع عدم وجود اتجاه عام (Trend)، كما لا توجد متغيرات رتبة تكاملها من الدرجة الثانية أو الأعلى - وتأسيساً على ذلك ووفقاً لهذه النتائج يمكن الإستمرار

وإجراء اختبارات التكامل المشترك من خلال تحليل (JML).

3- اختبارات التكامل المشترك : (Co-integration Tests)

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الإختبار غير مستقرة بمستواها لكنها تتمتع بنفس درجة الإستقرار، أى أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أو الثانى ويتم استخدام طريقة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood procedure أو ما يعرف باختبار جوهانسن للتكامل المشترك (JML) حيث يُستدل على أن السلاسل الزمنية متحركة معاً عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل تُعرّف بإنحدار التكامل المشترك، وأن العلاقة الدينامية في المدى القصير لا تقل أهمية عنها في المدى الطويل.

جدول (5)

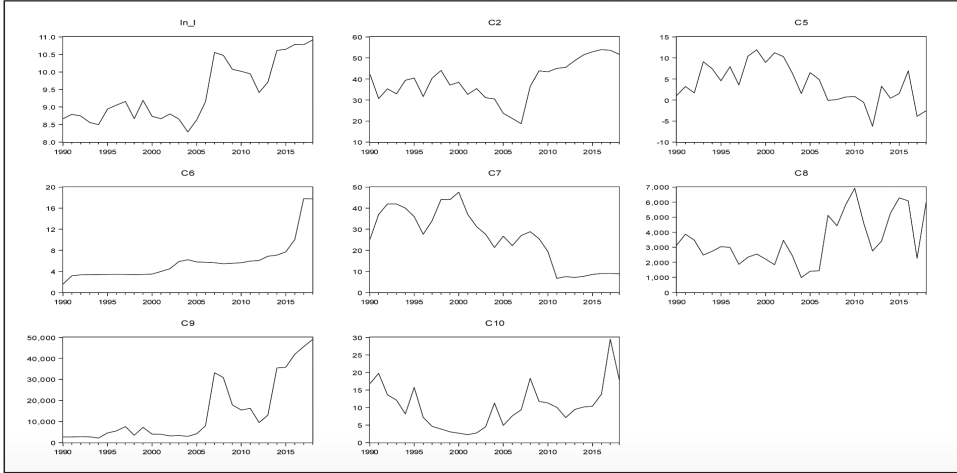
نتائج اختبار (Unit Root Test) لاستقرار متغيرات النموذج

اختبار Augmented Dickey-Fuller				المتغير
عند الفرق الاول		عند المستوى		
مستوى المعنوية	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة T المحسوبة	
0.00	-4.69	0.79	-0.84	Ln(I)
0.00	-5.94	0.57	-1.39	C2
0.04	-3.03	0.03	-3.18	C4
0.00	-5.49	0.11	-2.60	C5
0.00	-4.09	1.00	1.41	C6
0.00	-4.73	0.82	-0.75	C7
0.00	-5.74	0.11	-2.59	C8
0.00	-4.69	0.91	-0.31	C9
0.00	-6.96	0.12	-2.52	C10

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1- ملحق)

شكل (1)

السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند المستوى (At Level)



المصدر: تم إعدادة من قِبَل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1- ملحق).
ملحوظة: تم استبعاد المتغير التفسيري المتمثل في حجم الإئتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (C4) (معادلة 1)، نتيجة لعدم معنويته إحصائياً جدول (5).

جدول (6)

اختبارين التكامل المشترك لجوهانسون (JML)

Max-Eigen test			Trace test			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
**_Prob	Critical 0.05 Value	Max Eigen Statistic	**_Prob	Critical 0.05 Value	Trace Statistic	
0.00	52.36	100.19	0.00	159.53	273.15	None *
0.01	46.23	51.04	0.00	125.62	172.96	At most 1 *
0.03	40.08	42.12	0.00	95.75	121.92	At most 2 *
0.11	33.88	30.97	0.01	69.82	79.79	At most 3 *
0.25	27.58	21.48	0.04	47.86	48.83	At most 4 *
0.49	21.13	12.64	0.09	29.80	27.34	At most 5
0.19	14.26	10.43	0.07	15.49	14.70	At most 6
0.04	3.84	4.27	0.04	3.84	4.27	At most 7 *

المصدر: تم إعدادة من قِبَل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1- ملحق)

إشارة إلى فرض العدم عند مستوى معنوية 0.05

وعليه يتم الكشف عن التكامل المشترك لتحديد إذا ما كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا، وذلك باستخدام تحليل جوهانسون (JML)، من خلال اختبارين هما Trace Test، Max-Eigen value Test : جدول (6)، حيث يتم اختبار فرض العدم بعدم وجود حد أقصى من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج عددها (n) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، علمًا بأن (n) تساوي صفر في حالة عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي واحد، اثنين، ثلاثة، إلى (K-1)، حيث (K) هي عدد متغيرات النموذج.

وبملاحظة جدول (6) تتبين النتائج على النحو التالي:

1. وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وهذا يعني وجود علاقات تحقق التوازن بين متغيرات النموذج على الأجل الطويل حيث نجد أن قيمة (Trace statistic) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value)، وهو دلالة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وذلك وفقاً لنتائج الاختبارين، مما يعني وجود علاقات تحقق التوازن في الأجل الطويل.

2. كما تؤكد أيضاً قيم الـ prpb على أن هناك تكامل مشترك على المدى الطويل.

3. يتم رفض الفرض العدم بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى معنوية 0.05 وفقاً للاختبارين.

4. يتم رفض الفرض العدم بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة في مواجهة الفرض البديل بوجود علاقتين تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً للاختبارين عند مستوى معنوية 0.05.

5. يتم رفض الفرض العدم بوجود علاقتين تكامل مشترك في مواجهة الفرض البديل بوجود ثلاث علاقات تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً للاختبارين عند مستوى معنوية 0.05، وحتى ثلاث علاقات تكامل مشترك وفقاً للاختبار الأول، وسبع علاقات وفقاً للاختبار الثاني، مما يسمح بقياس علاقات التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

4- تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج:

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال تحليل جوهانسون ((JML في الخطوة السابقة، فإنه سوف يتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال أسلوب (FMOLS) جدول (7)

جدول (7)

تقديرات معاملات النموذج باستخدام أسلوب (FMOLS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C2	0.056	0.036	1.563	0.134
C5	0.015	0.011	1.358	0.190
C6	0.075	0.034	2.188	0.041
C7	0.061	0.021	2.881	0.009
C8	0.309	0.023	13.515	0.000
C9	0.712	0.018	38.562	0.000
C10	0.068	0.016	4.340	0.000
C (ثابت المعادلة)	-0.186	0.238	-0.781	0.444
R-squared		0.995806		
Adjusted R-squared		0.994338		
S.E. of regression		0.064521		
Long-run variance		0.001576		

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1- ملحق).

وباستخدام نتائج جدول (7) تكون دالة الإستثمار للصناعات التحويلية المقدرة كالتالي (معادلة 2):

$$LN_I = 0.056 C2 + 0.0152 C5 + 0.075 C6 + 0.061 C7 + 0.309 C8 + 0.712 C9 + 0.068 C10 - 0.186 \dots\dots\dots (2)$$

وعليه ومن خلال جدول (7) والمعادلة (2) يتضح ما يلي:

i. توجد علاقة بين متغير حجم الإستثمارات في الصناعات التحويلية (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة الواردة بالجدول رقم (7) ، حيث قدر معامل الإرتباط المتعدد بـ (R²=0.99) ، وهو ما يدل على وجود ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأمر الذي يدل على أن تلك المتغيرات المستقلة تشرح وتفسر 99 % من التغيرات في حجم الإستثمارات في الصناعات التحويلية.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد فرق بين معامل التحديد R²·Adjusted R² ، الأمر الذي يدل على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها.

ii. كما يشير Long-run variance إلى وجود تكامل عبر الزمن للسلاسل الزمنية للمتغيرات الواردة بالنموذج وهي متغيرة معا على مدى فترتين من الزمن.

كما يتضح أيضاً أهمية ومساهمة المتغيرات التفسيرية المختلفة الواردة بالنموذج في تفسير التغير في المتغير التابع كما يلي على الترتيب:

1- التغير في مساهمة القطاع الخاص في حجم الإستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (C9) بالزيادة بمقدار 100 % يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار للصناعات التحويلية (I) بمقدار 71 % في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما يؤكد على أهمية دور القطاع الخاص في الإستثمار في قطاع الصناعات التحويلية والذي احتل المركز الأول بين المتغيرات التفسيرية في التأثير على حجم الإستثمار في قطاع الصناعات التحويلية والذي هو تأثير موجب بالأساس، حيث يساهم في التغير في حجم الإستثمار في الصناعة التحويلية بمقدار 71 % .

2- التغير في مساهمة القطاع العام في حجم الإستثمارات للصناعات التحويلية (C8) بالزيادة بمقدار 100 % يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار للصناعات التحويلية (I) بمقدار 30 % في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية) كما أنها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث يُعد ثاني أكبر المتغيرات التفسيرية تأثيراً على حجم الإستثمار في الصناعات التحويلية حيث يساهم متغير (C8) في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 30 %، وهو ما يؤكد الدور الفاعل للقطاع العام في هذا المجال وما يتطلبه من تدخل للقطاع العام في تلك الإستثمارات التي لا يُقبل عليها القطاع الخاص لا سيما الإستثمار في البنية التحتية والتي هي بالأساس شرط ضروري لقيام الصناعات التحويلية.

وبناءً على ما سبق من نتائج تتعلق بمساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص والتي نجد أنها تتوافق مع ما تم التوصل له في الجزء الثاني من الدراسة الجارية والتي تؤكد الإنسحاب التدريجي للقطاع العام في هذا المجال، كما تؤكد التزايد المضطرد في مساهمة القطاع الخاص وثقل وزنه النسبي في حجم الإستثمارات الكلية للصناعات التحويلية.

3- التغير في سعر الصرف (C6) بالزيادة بمقدار 100 % يؤدي إلى تزايد حجم الإستثمار للصناعات التحويلية (I) بمقدار 7 % في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي في حالة وجود مرونة للصادرات، خاصة وأن إنخفاض قيمة العملة المحلية قد يرفع قيمة السلع المصنعة بغرض التصدير مقارنة بقيمة السلع المصنعة للإنتاج المحلي (وذلك عند تقييمهم بالعملة المحلية)، مما يُحفز المستثمرين على الإستثمار في الصناعات الموجهة للتصدير، وتأسيساً على تلك العلاقة الموجبة بين سعر الصرف وحجم الإستثمار للصناعات التحويلية - نجد

أنها تشير إلى عدم جمود الجهاز الإنتاجي لهذا القطاع نسبياً، كما تشير إلى تنافسية وتواجد الصناعات التحويلية المصرية بالخارج⁽⁵⁹⁾، وهو ما تدعمه العلاقة الموجبة الواردة بالنموذج بين التغير في صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من الصادرات السلعية (C2) وحجم الإستثمار للصناعات التحويلية.

وعليه فإن متغير سعر الصرف يحتل المرتبة الثالثة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على حجم الإستثمار للصناعات التحويلية، حيث يساهم متغير سعر الصرف في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 7 %.

4- التغير في مؤشر الحوكمة الرشيدة (C7) بالزيادة بمقدار 100 % يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار للصناعات التحويلية (I) بمقدار 6 % في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث أن سمات الحكم الرشيد هو خلق بيئة تمكينية جاذبة للإستثمارات ترعي المشاريع باستخدام القوانين والسياسات المالية والنقدية الملائمة والإستراتيجيات الإنمائية المستقرة طويلة الأجل⁽⁶⁰⁾، وعليه فإن متغير الحوكمة الرشيدة يحتل المرتبة الرابعة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على حجم الإستثمار للصناعات التحويلية، حيث يساهم متغير الحوكمة الرشيدة في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 6 %.

5- التغير في معدل التضخم (C10) بالزيادة بمقدار 100 % يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار للصناعات التحويلية (I) بمقدار 6 % في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية وهو ما يتفق مع بعض الدراسات التطبيقية والتي استخلصت بأن التضخم قد يكون أثره إيجابي على النمو بصفة عامة، كما يتفق مع الدراسات الأخرى التي توصلت إلى وجود علاقة خطية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي حتى نقطة محددة تسمى بعتبة التضخم The threshold level of inflation معتقدين أنه

(59) تقوم اليونيدو بتقييم وقياس التنافسية الصناعية من خلال مؤشر الأداء التنافسي الخاص بها بناءً على مفهوم التنافسية الذي يؤكد بالأساس على تنمية الصناعات التحويلية في الدول، والذي يترتب عليه تعريف التنافسية الصناعية بأنها: قدرة الدول على زيادة وجودها في الأسواق الدولية والمحلية مع تطوير القطاعات الصناعية والأنشطة ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي، وهو مؤشر للأداء أو للنتيجة وهو يتألف من مؤشرات المخرجات فقط: منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO) 2016، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(60) برنامج الأمم المتحدة (UNDP)، كانون الثاني/يناير 1997، مرجع سبق ذكره، ص 22.

بعد هذه النقطة يبدأ فقط تأثير التضخم السلبي على النمو الاقتصادي⁽⁶¹⁾، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وباعتبار أن التضخم هو ارتفاع لأسعار السلع والخدمات، والتي تؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع الوسيطة المستخدمة في التصنيع (المواد الرأسمالية)، مما يزيد من حجم الإستثمار في الصناعات التحويلية مُقيماً بالعملة المحلية، وهو ما يُفسر العلاقة الموجبة بين التضخم وحجم الإستثمارات للصناعات التحويلية، والتي تبدو في ظاهرها علاقة إيجابية إلا أنها في الأساس علاقة ذو أثر سلبي لأن تأثيرها سيكون فاعل في زيادة تكلفة المخرجات من السلع ومن ثم ارتفاع أسعارها داخلياً وضعف تنافسيتها السعريّة بالخارج.

وعليه فإن متغير التضخم يحتل أيضاً المرتبة الرابعة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على حجم الإستثمار للصناعات التحويلية، حيث يساهم متغير التضخم في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 6 %.

6- التغير في صادرات الصناعات التحويلية كنسبة من صادرات السلع (C2) بالزيادة بمقدار 100 % يؤدي إلى التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية (I) بالزيادة بمقدار 5 % في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما أنها ذات دلالة إحصائية.

وعليه فإن متغير (C2) يحتل المرتبة الخامسة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على حجم الإستثمار للصناعات التحويلية، حيث يساهم في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 5 %، كما يدل على تواجد الصناعات التحويلية المصرية في الأسواق الخارجية، وماله من تأثير على تنافسية تلك الصناعات نسبياً.

(61) For more details see:

- Jose De Gregorio, "Inflation, growth and central banks: Theory and evidence", policy Research Working, paper 1575, the World Bank, February 1996, <http://documents.worldbank.org/curated/en/191111468765871182/pdf/multi0page.pdf>.
- Stanley Fishcher, "The role of macroeconomic factors in economic growth", National Bureau of Economic Research, Working paper, NO. 4565, December 1993, <https://www.nber.org/papers/w4565.pdf>.
- Miguel Sidrauski, "Rational choice and patterns of growth in a monetary economy", American economic review, VO . 57, NO .2, Mat 1967, pp.534544-, https://www.uni-erfurt.de/fileadmin/user-docs/Makrooekonomie/SS2013/MA_MakroII/Sidrauski_1967_-_Rational_Choice_and_Patterns_of_Growth_in_a_Monetary_Economy.pdf

7- التغير في سعر الفائدة الحقيقي للإقراض (C5) بالزيادة بمقدار 100 % يؤدي إلى التغير في حجم الاستثمار للصناعات التحويلية (I) بالزيادة بمقدار 1 % في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي كما أنها ذات دلالة إحصائية، حيث أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة الاستثمار، ولقد كان تأثير متغير سعر الفائدة الحقيقي هو الأقل بين المتغيرات الأخرى على حجم الإستثمار للصناعات التحويلية والذي قد يُوصف بالضعيف، كما يحتل المرتبة السادسة والأخيرة في مساهمته في التغير في المتغير التابع، والذي يرجع بالأساس إلى تآكل سعر الفائدة الحقيقي بفعل التضخم والذي يتضح من القيم المتدنية والسالبة معظم سنوات الدراسة لسعر الفائدة الحقيقي جدول (1- ملحق).

8- تم استبعاد المتغير (C4) من النموذج، والذي يُشير إلى حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص وذلك لعدم معنويته إحصائياً والذي يدل على عدم تأثيره في مجال الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر، وهو ما قد يرجع إلى عدم إقبال القطاع الخاص على القروض، أو تقييد الائتمان الممنوح بسبب إجراءات نقدية قد تستهدف الحد من التضخم، والذي تؤكد دراسة هامة خلصت إلى وجود خلل في أداء القطاع المصرفي المصري متمثلاً في انخفاض نسبة القروض إلى الودائع والإتجاه التصاعدي لنسبة القروض الشخصية والإستهلاكية للقطاع العائلي والجمود النسبي في نسبة القروض الموجهة لقطاع الصناعة التحويلية إضافة إلى تواضع حصة المنشآت الصغيرة في الائتمان المصرفي موضحة أن هذه المشكلات تقع مسؤوليتها على القطاع المصرفي بشكل خاص والسياسة الاقتصادية الكلية بشكل عام⁽⁶²⁾، وهو ما أكدته دراسة أخرى خلصت إلى وجوب توسيع دور ورفع كفاءة الأجزاء المختلفة للقطاع المالي وليس البنوك فقط في تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمار وتوفير خدمات الوساطة المالية للنشاط الاقتصادي ككل وفقاً لأولويات استراتيجية التنمية والسياسة الصناعية المتبعة، وذلك بالتكلفة والآليات المناسبة، بالترافق مع تحقيق قدرة عالية للمؤسسات المالية على إدارة مخاطر ما تمنحه من تمويل⁽⁶³⁾.

وهو ما يتوافق أيضاً مع تراجع ترتيب مصر في مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي قد حققت فيه مصر المراكز 103 ، 102 ، 101 من بين 140 دولة للأعوام 2017 ، 2018 ، 2019 على الترتيب وفقاً لتقرير التنافسية العالمي⁽⁶⁴⁾، وهو ما يدل على تأخر ترتيب مصر بين دول العالم لمؤشر هام لخلق مناخ استثماري فاعل.

(62) ابراهيم العيسوي، يناير 2011، مرجع سبق ذكره، ص120.

(63) سلوى العنتري، «الجهاز المصرفي ونسق القيم الداعم للتنمية الاقتصادية»، في عدد خاص الملتقى الفكري الأول: مآزق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر (أنساق القيم نموذجاً)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 21، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، الجزء الثاني، يونيو 2013، ص151.

(64) The global competitiveness report, World economic forum , committed to improving the state of the world, Geneva ,various reports, <http://www3.weforum.org/docs> .

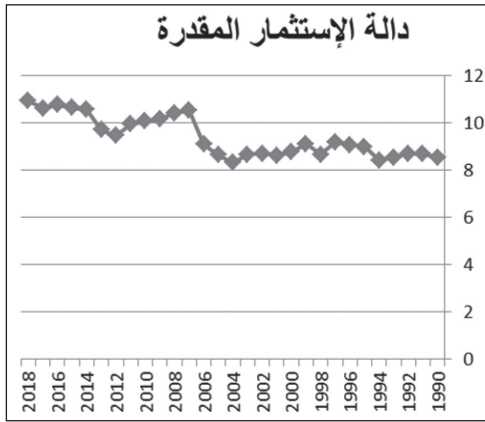
وعليه يجب تأهيل القطاع المالي وتفعيل سياسات التحرير المالي من خلال إعادة تأهيل البنوك وتفعيل دورها في تعبئة الإذخار ومساهمتها في تمويل الإستثمار وتحفيزه بما يتوافق مع توجهات التنمية الاقتصادية المستدامة وأهمية القطاعات المساهمة بها، إضافة إلى تفعيل السياسات الكلية والقطاعية التي تدعم تمويل الإستثمار من المدخرات الوطنية.

وهو ما تشير له بعض الدراسات الهامة والتي تؤكد على أن التجارب الدولية الناجحة في مجال التصنيع - قد اعتمدت في الأساس على التمويل من المدخرات والمصادر الوطنية، في حين كانت الإستثمارات الأجنبية هي المكمل لرأس المال الوطني⁽⁶⁵⁾.

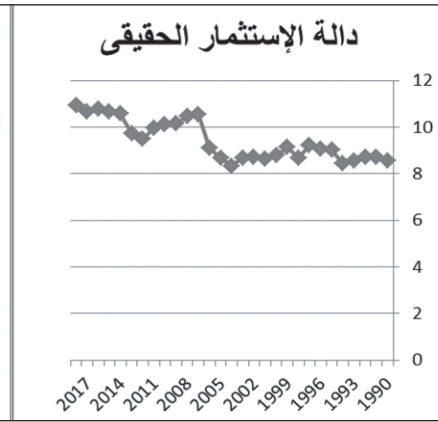
5- التنبؤ (FORECASTING) :

يتم التنبؤ في غضون فترة العينة، وبمشاهدة جذر متوسط مربعات نسبة الخطأ (RMSE) ROOT MEAN SQUQRE ، والذي تتراوح قيمته بين (0,1) ، والذي كلما اقتربت قيمته من الصفر كان دليلاً على جودة النموذج، وبملاحظة الشكل (4) نجد أن $RMSE=0.05$ ، مما يدل على أن القيم المقدرة لدالة الإستثمار للصناعات التحويلية (المعادلة 2) تقترب من القيم الفعلية لحجم الإستثمارات للصناعات التحويلية جدول (1- ملحق) ، والذي يتضح أيضاً من الشكلين (2، 3) والشكل (4) ، مما يدل على جودة النموذج المقترح من الدراسة الجارية.

شكل (3)



شكل (2)

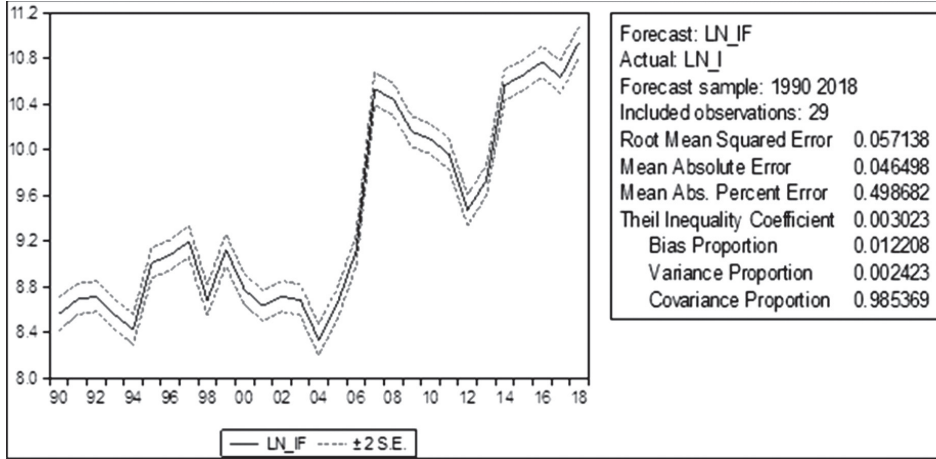


المصدر: تم إعداد الشكلين 2، 3 من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1- ملحق).

(65) إبراهيم العيسوي وآخرون، «مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، رقم (232)، يونيو 2012، ص 26.

شكل (4)

التنبؤ (FORECASTING)



المصدر: تم إعدادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1- ملحق).

النتائج والتوصيات:

- 1- هناك إتفاق عام في الأدب الاقتصادي على أن الإستثمار محدد أساسي للنمو، بينما يوجد خلافاً حول أهم محددات الإستثمار.
- 2- وجود تقدم نسبي في ترتيب مصر في بعض مؤشرات التنافسية العالمية، إلا أن الترتيب بالأساس لمعظم المؤشرات متأخر، مما يستوجب تهيئة مناخ استثماري أكثر نضوجاً تستطيع فيه مؤسسات الأعمال تطوير مزاياها التنافسية في إنشاء الصناعات.
- 3- تحقيقاً لهدف الدراسة وهو اقتراح نموذج يشمل أهم محددات دالة الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر، والذي تم تقديره وجاءت نتائجه بأن تم استبعاد متغير نسبة الإئتمان المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعدم معنويته، كما جاءت جميع المتغيرات التفسيرية الأخرى ذات علاقة طردية مع المتغير التابع المتمثل في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية وإن اختلفت أهمية ومساهمة كل متغير منهم في تفسير التغير في المتغير التابع، كما يلي:
 - أ. احتل متغير مساهمة القطاع الخاص في استثمارات الصناعات التحويلية المركز الأول بين محددات النموذج، حيث يساهم في التغير في حجم الإستثمار للصناعة التحويلية بمقدار 71%.

- ب. كما احتل متغير مساهمة القطاع العام في حجم استثمارات الصناعات التحويلية المركز الثاني، حيث يساهم في التغير في حجم الإستثمار في الصناعة التحويلية بمقدار 30 % .
- ج. أما متغير سعر الصرف فقلد جاء ترتيبه في المرتبة الثالثة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على حجم الإستثمار للصناعات التحويلية، حيث يساهم في التغير في حجم الإستثمار في الصناعة التحويلية بمقدار 7 % .
- د. كما ساهم متغير الحوكمة الرشيدة في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 6 %، حيث يحتل المرتبة الرابعة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على حجم الإستثمار في الصناعات التحويلية.
- هـ. أما متغير التضخم فلقد شارك متغير الحوكمة في ترتيبه الرابع بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على حجم الإستثمار للصناعات التحويلية، حيث يساهم متغير التضخم في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 6 % .
- و. كما احتل متغير نسبة صادرات الصناعات التحويلية من جملة الصادرات السلعية المرتبة الخامسة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على حجم الإستثمار للصناعات التحويلية، حيث يساهم في التغير في حجم الإستثمار للصناعات التحويلية بمقدار 5 % .
- ي. وأخيراً متغير سعر الفائدة الحقيقي وهو الأقل بين المتغيرات الأخرى في تأثيره على حجم الإستثمار في الصناعات التحويلية، حتى أنه حقق المرتبة السادسة والأخيرة في مساهمته في التغير في المتغير التابع بمقدار 1 % .
- وتأسيساً على ما سبق من نتائج ، ومن خلال تتبع أهم المتغيرات التفسيرية في الدراسة الجارية ووفقاً لأهميتها في التأثير على الإستثمار في الصناعات التحويلية، يتم اقتراح التوصيات التالية:

- 1- توجيه مجالات الإستثمار في القطاعين العام والخاص نحو الصناعات التحويلية لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الأثر الإيجابي على إعادة هيكل الصناعة بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- 2- توزيع الفرص الإستثمارية بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يضمن رفع كفاءة الإستثمار في الصناعات التحويلية وبما يضمن عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وذلك بدعم علاقات التكامل بينهما، من خلال سياسات كلية وقطاعية مناسبة لمتطلبات النهوض بقطاع الصناعات التحويلية في مصر.

- 3- رفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية من خلال تعاون القطاعين العام والخاص في الإستثمار في البنية التحتية والتعليم والتدريب مما يتطلب البيئة التنظيمية والتشريعية الملائمة.
- 4- قيام الدولة بتمويل الصناعات عالية التكنولوجيا نظراً لعدم إقبال القطاع الخاص على الإستثمار بها، حيث أن فئة الصادرات متوسطة التكنولوجيا تُعد من المجالات المحدد أن تتخصص فيها مصر مستقبلاً⁽⁶⁶⁾.
- 5- لا بد من ربط استراتيجية التجارة الخارجية باستراتيجية التصنيع⁽⁶⁷⁾، والقيام بوضع حزمة من الترتيبات لحفز الصناعات التحويلية المصرية لتوجيهها نحو التصدير مما يدعم تواجد تلك المنتجات بشكل أكبر في الخارج، وما لذلك من أثر إيجابي على النمو ومؤشرات التنافسية.
- 6- الحرص على جودة التشريعات وتفعيلها ومراجعتها وتقييمها بشكل دوري لخلق بيئة جاذبة للإستثمار والنهوض بمؤشر الحوكمة.
- 7- العمل على إحراز تقدم في مؤشر الحوكمة الرشيدة وغيرها من مؤشرات التنافسية، والتي تتطلب سياسات كلية مرتبطة بمواجهة الفساد وتحسين بيئة الأعمال وبما يحقق مزيد من الإستثمارات.
- 8- اصلاح الإختلالات الاقتصادية الكلية مثل الضغوط التضخمية لتعزيز الإنتاجية والتنافسية⁽⁶⁸⁾.
- 9- تأهيل القطاع المالي وتفعيل سياسات التحرير المالي من خلال إعادة تأهيل البنوك وتفعيل دورها في تعبئة الإذخار ومساهمتها في تمويل الإستثمار وتحفيزه بما يتوافق مع توجهات التنمية الاقتصادية المستدامة وأهمية القطاعات المساهمة بها.
- 10- تفعيل السياسات الكلية والقطاعية التي تدعم تمويل الإستثمار من المدخرات الوطنية.
- 11- توسيع دور ورفع كفاءة جميع مؤسسات القطاع المالي في تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمار وتوفير خدمات الوساطة المالية للنشاط الاقتصادي ككل وفقاً لأولويات استراتيجية التنمية والسياسة الصناعية المتبعة، وذلك بالتكلفة والآليات المناسبة، بالترافق مع تحقيق رفع قدرة المؤسسات المالية على إدارة مخاطر ما تمنحه من تمويل.

(66) ابراهيم العيسوي وآخرون، يونيو 2012، مرجع سبق ذكره، ص 133.

(67) فادية عبد السلام و محمد عبد الشفيق وآخرون، «تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010/2011»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، رقم (230)، أكتوبر 2011، ص 48.

(68) أمينة حلمي، طارق الغمراوي، «الاقتصاد المصري في ضوء تقرير التنافسية العالمي 2015/204»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ج.م.ع، ص 20.

- البحوث المستقبلية :

من خلال ما سبق يمكن اقتراح بحوث مستقبلية تتعلق بمجال الإستثمار والصناعات التحويلية في مصر منها على سبيل المثال:

- 1- أثر التضخم على زيادة حجم الإستثمار من خلال ارتفاع التكاليف الرأسمالية.
- 2- قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والتضخم وأثرهما على الصادرات السلعية أو صادرات الصناعات التحويلية، والتي تتوقف على مرونة الصادرات والواردات.
- 3- قياس أثر الصدمات المؤقتة والأزمات على مؤشر التنافسية العالمي لبعض الدول (مصر وبعض دول المقارنة).
- 4- العلاقة السببية بين المناخ الإستثماري والنمو الاقتصادي (من خلال المؤشرات العالمية).
- 5- المناخ الإستثماري وأثره على الإستثمار بشقيه (المحلي - الأجنبي).
- 6- دراسة مقارنة المناخ الإستثماري في عدد من الدول (مصر ودول المقارنة).
- 7- دراسة أثر الإستثمار في الصناعات اليدوية على بطالة خريجي التعليم الفني (دراسة مقارنة).

قائمة المراجع :**أولاً: المراجع باللغة العربية**

- 1- ابراهيم العيسوي، «آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، رقم (226)، يناير 2011.
- 2- إبراهيم العيسوي وآخرون، «مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، رقم (232)، يونيو 2012.
- 3- إجلال راتب، «بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، رقم (248)، نوفمبر 2013.
- 4- أسامة بن محمد باخشيل، «مقدمة في الاقتصاد الكلي»، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999.
- 5- البنك الدولي، «مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر: ما هي وكيف يمكن ادارتها والتعامل معها»، مذكرة مناقشة مُركزة رقم 31، يناير/كانون الثاني 2006، www.documents.worldbank.org.
- 6- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات، <http://data.albankaldawli.org/indicator>.

- 7- البنك المركزي المصري، (التقارير السنوية)، أعداد مختلفة، ج.م.ع.
- 8- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «اقتصاديات الإستثمار: النظريات والمحددات»، سلسلة جسر للتنمية، الكويت، العدد 67، السنة السادسة، (نوفمبر / تشرين الثاني 2007)، http://www.ar-ab-api.org/images/publication/pdfs/50/50__develop__bridge67.pdf
- 9- المعهد العربي للتخطيط، «تحليل تقرير التنافسية»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الجلسة الثانية، اليوم الثاني.
- 10- أمينة حلمي، طارق الغمراوي، «الاقتصاد المصري في ضوء تقرير التنافسية العالمي 2014/2015»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ج.م.ع.
- 11- محرم الحداد، «نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، رقم 217، أكتوبر 2009.
- 12- بسام عبد الله البسام، «الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة- بيروت، العددان 67-68، السنة 21، صيف-خريف 2014.
- 13- سلوى العنتري، «الجهاز المصري ونسق القيم الداعم للتنمية الاقتصادية»، في عدد خاص الملتقى الفكري الأول: مآزق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر (أنساق القيم نموذجاً)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 21، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، الجزء الثاني، يونيو 2013.
- 14- سمية بلجبلية وأحمد بوراس، «أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي. دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2013»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد الأول، يونيو 2018، OEB UNIV.Publish.co.
- 15- صندوق النقد العربي «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، أبوظبي، أعداد مختلفة.
- 16- فادية عبد السلام ومحمد عبد الشفيق وآخرون، «تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2010/2011»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، رقم (230)، أكتوبر 2011.
- 17- فالح عبد الجبار (مترجم)، كارل ماركس، (رأس المال)، المجلد الثالث، دار الفارابي، بيروت، 2013.
- 81- مها محمد زكي، (الاقتصاد القياسي بالأمثلة)، دار حميثرا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019.
- 19- منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO)، «دور التكنولوجيا والإبتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة»، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، 2016، www.unido.org
- 20- وزارة التخطيط، «الإستخدامات الإستثمارية المنفذة (عام/خاص) موزعة على القطاعات الاقتصادية»، ج.م.ع.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Adam Smith."An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation", http://files.libertyfund.org/files/220/0141-02__Bk.pdf.
- 2 - Agrawal .A.N.) Economics of development and planning (. Second Edition.1993 .
- 3-A.P. Thirlwall."Nicholas Kaldor's insights into the Applied economics of growth (or why I became aKaldorian)".University of Kent.<https://kar.kent.ac.uk/60416/3/Nicholas%20Kaldorb.pdf>
- 4-Ashauer .David Alan ."Is public expenditure ?".Journal of monetary Economics.No.23.1989. <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0304393289900470?via%3Dihub>
- 5- Daniel Kaufmann. Aart Kraay and Massimo Mastruzzi."The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working .Paper No.5430. 201. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130.
- 6- David Landes. (Theunbund Prometheus: Technology and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present). Cambridge.1969.
- 7- EVSEY D. DOMAR."Capital Expansion Rate of Growth. and Employment" https://www.jstor.org/stable/1905364?seq=1#page_scan_tab_contents.
- 8- Gilberto Libanio &Sueli Moro." Manufacturing industry and economic growth in Latin America : AKaldorian Approach". <https://core.ac.uk/download/pdf/6338361.pdf>
- 9- Harrod. R.F. "An essay in dynamic theory". Economic Journal. vol. 49.1939. <http://eco.unipv.it/harrod/sec-lit/besomi/hope96b.pdf>

- 10- Jasper de Jon. Marien ferdinandusse .”The effect of public investment in Europe a model – bassessment” .European central Bank.No2021.February2017. <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp2021.en.pdf?4df8ae775f1c28391181ede72de9279e>
- 11- Jhingan. M.L.(The Economics of development and planning). Vrinda publications (p)Ltd 32.1999.
- 12- Jose De Gregorio .” Inflation ,growth and central banks. Theory and evidence”. policy Research Working. paper 1575 , the world bank. February 1996. <http://documents.worldbank.org/curated/en/191111468765871182/pdf/multi0page.pdf>.
- 13- John Maynard Keynes.” The General Theory of Employment. Interest and Money”. <https://cas2.umkc.edu/economics/people/facultypages/kregel/courses/econ645/winter2011/generaltheory.pdf>
- 14- Miguel Sidrauski .” Rational choice and patterns of growth in a monetary economy”. American economic review .VO . 57.NO .2.Mat 1967.
https://www.unierfurt.de/fileadmin/userdocs/Makrooekonomie/SS2013/MA_MakroII/Sidrauski_1967__Rational_Choice_and_Patterns_of_Growth_in_a_Monetary_Economy.pdf
- 15- Paris School of Economics.” Thomas Piketty” accessed on 12L12L2017.at.<http://piketty.pse.ent.fr/capital121c>.
- 16- Philippe Aghion and Peter Howitt.” A Model of Growth Through Creative Destruction”. Econometric . Vol.60.No.2 .March1992.
<https://www.tcd.ie/Economics/staff/whelanka/topic2.pdf>.https://www.brown.edu/Departments/Economics/Faculty/Peter_Howitt/2070-2015/Aghion_Howitt_Ch2-AK.pdf

- 17- Stephens Everhart. and Mariusz Sumlinski.”Trends in private investment in developing countries. Statistics for corruption and quality of public investment”. World Bank .IFC .Discussion paper No.44.2001. <http://documents.worldbank.org/curated/en/903181468739487735/pdf/multi0page.pdf>
- 18- Stanley Fishcher.”The role of macroeconomic factors in economic growth”. National Bureau of Economic Research. Working paper. NO. 4565. December 1993. <https://www.nber.org/papers/w4565.pdf>.
- 19- Serven Luis .”Does public capital crowd out private capital? Evidence from India” .World Bank .policy research. Working paper.No.1613.1993. <http://documents.worldbank.org/curated/en/652401468771639280/pdf/multi0page.pdf>
- 20- The Worldwide Governance Indicators.2018 Update. Aggregate Governance1996-2017. www.govindicators.org.
- 21- The global competitiveness report. “World economic forum “, committed to improving the state of the world. Geneva. Various reports. <http://www3.weforum.org/docs>
- 22- Thirwill. A.p.” Growth and Development”. Macmillan Press ltd. 1999.
- 23- Todaro Michael. (Economic Development). Seventh Edition. Addison Wesley.London.Inc.2000.<https://eclass.uoa.gr/modules/document/file.php/ECON206/Course%20material/Domar%201946%20capital%20expansion.pdf>
- 24- www.govindicators.org
- 25- UNESCAP. “What is Governance?”. Nation Economic and social commission for Asia and pacific.2009. <http://www.unescap.org/pdd/prs/projectactivities/ongoing/gg/governance.pdf>.
- 26- Willem H . Buiter .”James Tobin .An appreciation of his contribution to economics”. June2003. <https://www.willembuiter.com/tobin.pdf>.

جدول (أ - ملحق)

حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية وأهم محدداتها في مصر للفترة (1990-1999)

السنة	البيان
1999	حجم الاستثمارات المحلية في قطاع الصناعات التحويلية (ملبون جنيه بالأسعار الجارية)
1998	صادات المصنوعات (% من صادرات السلع)
1997	الإلتئان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
1996	سعر الفائدة الحقيقي (%)
1995	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
1994	الحكومة الرشيدة
1993	مساهمة القطاع العام في حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (ملبون جنيه بالأسعار الجارية)
1992	مساهمة القطاع الخاص في حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (ملبون جنيه بالأسعار الجارية)
1991	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
1990	القيمة المضافة للصناعات التحويلية (% من إجمالي الناتج المحلي)
1999	44.1
1998	34
1997	27.6
1996	36
1995	40
1994	42
1993	42
1992	37
1991	25
1990	
9792	5804.3
37.12117	44.05327
52.00182	46.55501
11.93582	10.3919
3.39525	3.388
44	44.1
2553	2333.3
7239	3471
3.079499	3.872575
17.95351	16.97912
	16.31553
	16.53705
	16.33824
	16.01714
	15.73454
	15.62185
	16.19857
	16.91532
	4.625606
	7.187104
	15.74223
	8.154231
	12.08979
	13.63742
	19.74854
	16.75637
	1862.9
	2990.4
	3039.2
	2735.4
	2479.4
	3467
	3873.2
	3127.7
	2681

تابع جدول (1- ملحق)

حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية وأهم محدداتها في مصر للفترة (2000-2009)

السنة	البيانات									
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
23696.4	35348	38300.7	9434.3	5606.6	3979.9	5763.1	6651.3	5797.8	6200.1	حجم الاستثمارات المحلية في قطاع الصناعات التحويلية (مليون جنيه بالإسعار الجارية)
43.83458	36.45951	18.7501	21.22649	23.6479	30.52108	31.03687	35.44708	32.66687	38.42877	صناعات المصنوعات (% من صادرات السلع)
36.09271	42.79751	45.51522	49.29098	51.16543	54.04291	53.89763	54.6554	54.93114	51.95328	الإنتان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.710036	0.107853	-0.07763	4.880797	6.523641	1.526903	6.327026	10.30003	11.21451	8.919601	سعر الفائدة الحقيقي (%)
5.544553	5.4325	5.635433	5.733167	5.778833	6.196242	5.850875	4.499667	3.973	3.47205	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
25.5	28.8	27	22.2	26.7	21.3	27.6	31.2	37	47.6	الحوكمة الرشيدة
5851.4	4425.3	5118.7	1434.3	1406.6	979.9	2428.1	3460.8	1836.2	2209.1	مساهمة القطاع العام في حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (مليون جنيه بالإسعار الجارية)
17845	30922.7	33182	8000	4200	3000	3335	3190.5	3961.6	3991	مساهمة القطاع الخاص في حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (مليون جنيه بالإسعار الجارية)
11.7635	18.31683	9.318969	7.644526	4.869397	11.27062	4.507776	2.737239	2.269757	2.683805	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
15.78615	15.52237	15.36992	15.97756	16.70955	17.23697	17.30383	18.49675	17.69808	17.99797	القيمة المضافة للصناعات التحويلية (% من إجمالي الناتج المحلي)

تابع جدول (أ- ملحق)

حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية وأهم محدداتها في مصر للفترة (2010-2018)

السنة	البيان								
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
54966.4	47856.5	48083.1	42078.1	40698.2	16502.5	12256.6	20887.2	22421.3	حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (مليون جنيه بالأسعار الجارية) (1)
51.70391	53.61926	53.90162	52.89328	51.46656	48.74118	45.49115	45.05726	43.40019	صناعات المصنوعات (% من صادرات السلع) (2)
25.54799	28.52005	34.13486	26.31639	25.60668	26.22244	27.38845	31.15492	33.0723	الإلتزام المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) (3)
-2.56086	-3.87005	6.922011	1.541068	0.414129	3.292157	-6.26272	-0.56388	0.818722	سعر الفائدة الحقيقي (%)(4)
17.76729	17.78253	10.0254	7.691258	7.077609	6.870325	6.056058	5.932828	5.621943	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) (5)
-	9	9	8.5	7.6	7.1	7.5	6.6	19.4	الحوكمة الرشيدة (6)
5966.4	2256.5	6083.1	6283.1	5261.2	3414.6	2751.6	4607.2	6921.3	مساهمة القطاع العام في حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (7)
49000	45600	42000	35795	35437	13087.9	9505	16280	15500	مساهمة القطاع الخاص في حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية (8)
-	29.50193	13.80967	10.36207	10.14457	9.421577	7.118156	10.05392	11.26519	(مليون جنيه بالأسعار الجارية)
-	16.44351	16.84133	16.69745	16.77445	16.60837	16.16547	15.76719	16.10227	التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون) (9)
-	16.44351	16.84133	16.69745	16.77445	16.60837	16.16547	15.76719	16.10227	القيمة المضافة للصناعات التحويلية (10)
-	16.44351	16.84133	16.69745	16.77445	16.60837	16.16547	15.76719	16.10227	(% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: تم تجميعها من قبل الأمانة العامة على المصادر التالية:

- (1) مؤشرات التنمية العالمية World Economic Indicators
- (2) تقديرات خبراء البنك الدولي من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التي تحتفظ بها شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.
- (3) <https://data.albankaldawli.org/indicator>
- (4) صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الخاص بالبنك الدولي.
- (5) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية.
- (6) www.govindicators.org للسنوات من 1996 وحتى 2018.
- كما تم توليد البيانات بالسنوات (1990-1995) المصدر: علي عبد الوهاب نجا، «أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2012) دراسة تحليلية قياسية» مجلة بحوث اقتصادية، العددان 72-73، خريف 2015-شتاء 2016 السنتان 22-23، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.
- (9) صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات.
- (10) بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- المصدر: (1)، (7)، (8) وزارة التخطيط، الاستخدامات الاستثمارية المنفذة (عام/خاص) موزعة على القطاعات الاقتصادية، ج.م.ع، البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، ج.م.ع